جامعة الدكتور يحيى فارس –المدية-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

قسم العلوم الاقتصادية

تحليل الأداء المالي لمؤسسات المالية باستخدام نسب الملاءة المالية

(دراسة حالة قطاع التأمينات في الجزائر)

خلال الفترة 2019-2021

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

- عروج يوسف
- عليك صلاح الدين

إشراف الأستاذ :

- **د.بوشنافة ميسوم**

السنة الجامعية2022 /2023

جامعة الدكتور يحيى فارس –المدية-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

قسم العلوم الاقتصادية

تحليل الأداء المالي لمؤسسات المالية باستخدام نسب الملاءة المالية

(دراسة حالة قطاع التأمينات في الجزائر)

خلال الفترة 2019-2021

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

- عروج يوسف
- عليك صلاح الدين

إشراف الأستاذ :

- **د.بوشنافة ميسوم**

لجنة المناقشة:

د.غزازي عمار	رئيس اللجنة
د.ولد شرشالي سمية	مناقشة
د.بوشنافة ميسوم	مشرف

السنة الجامعية2022 /2023

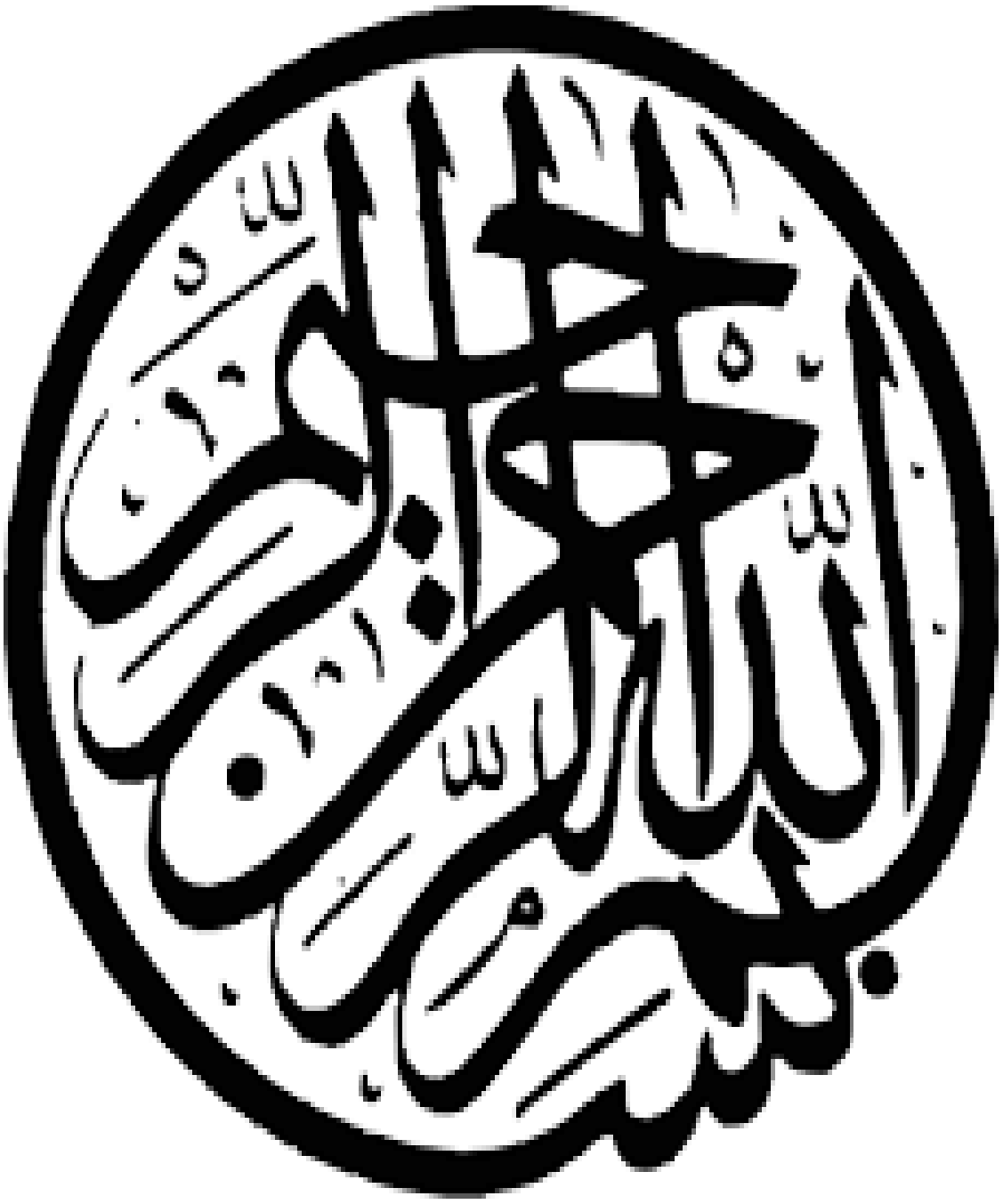
تـشكـر ا ت

شكرا لله على توفيقه و إحسانه حمدا له على فضله و امتنانه ، على كل النعم الظاهرة و الباطنة ، و أن وفقني لإتمام هذا العمل .

يسرني أن أتوجه بالشكر و التقدير و العرفان للأستاذ الفاضل "د.بوشنافة ميسوم " المشرف على مذكرتي على كل ما قدمه لي من نصح و توجيه و إرشاد خلال فترة إعداد هذه المذكرة و التي غمرني بأخلاقياته و بتعامله و قمة تواضعه أسال الله أن يجزيه خير الجزاء .

كذلك أتقدم بالشكر و التقدير لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير دون استثناء .

أخيرا أشكر كل من ساهم و قدم لي النصح و الإرشاد لإتمام هذا العمل سواءا بالقول أو بالعمل و مد لي يد العون من قريب أو بعيد و لهم مني كل التقدير .





الإهـــــــــــــداء ....

إلى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقها

إلى من لا يمكن للارقام ان تحصي فضائلها

إلى والدي العزيزين ادامهما الله لي

إلى كل إخوتي

إلى كل الاصدقاء والاحباب

إلى كل من علمي وانار دربي بالعلم والمعرفة

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

صلاح الدين





الإهـــــــــــــداء ....

بسم الله الرحمان الرحيم

أهـدي هـذا الجهـد المتواضـع إلى أغـلـى و أعـز

إنسـان أمـي الغاليـة التي لم تبخـل علي بعطائـها

و أبي الغالي

وإلى إخواني و أخواتي

إلى أصدقائي الـلذين أجدهم كلما احتجتهم

و إلى من قدم لنا المساعـدة في كـل الأحـوال

يوسف



الفهرس

العنـــــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
إهداءات	**-**
تشكرات	**-**
مقدمة	**أ-ه**
الفصل الأول : الأداء المالي	
تمهيد	**1**
المبحث الأول : أساسيات حول الأداء	10-2
المطلب الأول : مفهوم الأداء	**4-2**
المطلب الثاني : أنواع الأداء	**9-4**
المطلب الثالث : خصائص الأداء	**10-9**
المبحث الثاني : تقييم الأداء	**17-11**
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء و أهميته	**13-12**
المطلب الثاني : مراحل و مؤشرات عملية تقييم الأداء	**16-13**
المطلب الثالث : مزايا و عيوب عملية تقييم الأداء	**18-17**
المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي	24-19
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي	**21-20**
المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي	**23-21**
المطلب الثالث : خطوات و متطلبات تقييم الأداء المالي .	24-23

خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني : تقييم الاداء المالي	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية	**40-28**
المطلب الأول: مفهوم النسب المالية	**28**
المطلب الثاني: نسب السيولة و النشاط	**35-29**
المطلب الثالث: نسب الربحية و المردودية	**39-35**
المطلب الرابع : حدود استخدام أسلوب النسب المالية	**40-39**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**48-41**
المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي	**41**
المطلب الثاني: رأس المال العامل	**45-42**
المطلب الثالث : الاحتياج في رأس المال العامل	**47-46**
المطلب الرابع : الخزينة	**48-47**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثالث : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين	
تمهيد	**51**
المبحث الأول : تقديم شركة التامين واعادة التامين RAAC	**55-52**
المطلب الأول :نشأة الشركة الجزائرية التامين واعادة التامين	**53-52**
المطلب الثاني : التنظيم الهيكلي لشركة التامين واعادة التامين	**53**

المطلب الثالث : مهام و اهداف شركة التامين واعادة التامين	**55-54**
المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي لشركة التامين واعادة التامين RAAC	**66-56**
المطلب الأول : عرض القوائم	**60-56**
المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي لشركة التامين واعادة التامين RAAC با ستخدام المؤشرات	**66-60**
المطلب الثالث : قواعد نسب الملاءة	**66**
المبحث الثالث :تقييم الاداء المالي لشركة التامين واعادة التامين RAAC باستخدام النسب المالية	**78-67**
المطلب الأول : تحليل النب المالية	**74-67**
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات المتعلقة بالأرصدة الوسيطية للتسبير	**77-74**
خلاصة الفصل	**78**
الخاتمة	**82-80**
قائمة المصادر و المراجع	**87-84**

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول:

رقم	جدول يمثل	الصفحة
01	عوامل تغير راس المال العامل	44
02	الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول للفترة 2019-2021	52
03	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة 2019-2021	53
04	جدول حسابات النتائج للفترة 2019-2021	54
05	حساب راس المال العامل الدائم للفترة 2019-2021	58
06	حساب راس المال العامل الخاص للفترة 2019-2021	59
07	حساب راس المال العامل الصافي للفترة 2019-2021	59
08	حساب الاحتياج في راس المال العامل	60
09	حساب الخزينة	61
10	حساب نسب السيولة	63
11	حساب نسب النشاط	65
12	حساب نسب التمويل للفترة 2019-2021	67
13	حساب نسب المردودية	69

قائمة الاشكال

رقم	شكل بياني يمثل	الصفحة
01	التطور النسبي لاصول الميزانية المالية المختصرة للفترة 2019-2021	56
02	تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة 2019-2021	57
03	تطور نسب السيولة للفترة 2019-2021	64
04	تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة للفترة 2019-2021	66
05	تطور نسب المويل خلال الفترة 2019-2021	67
06	تطور نسب المردودية خلال الفترة 2019-2021	69
07	تطور مؤشرات جدول بالارصدة الوسيطية التسيير	70
08	رقم الاعمال و النتيجة الصافية للفترة 2019-2021	71
09	تطور القيمة المصافة و النتيجة الصافية للفترة 2019-2021	72
10	تطور الفائض الاجمالي للاسغلال	73

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة

التحليل المالي هو من أهم الأساليب التي تعتمدها المؤسسة في تقييم أدائها المالي و تحديد نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي، من خلال تحليل مختلف المعلومات و البيانات المالية و تفسير النتائج المحصل عليها، بما يسمح للمؤسسة بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و قدرهتا الحالية و المستقبلية على تحقيق الأرباح و النمو و الاستمرارية،

بحيث تعد كل من النسب والمؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة، وتفادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريتها من جهة أخرى. ولكون المؤشرات المالية تمتاز عن غيرها من أدوات التحليل المالي المعروفة بسهولة وسرعة التحضير، فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الاختيار المناسب ، والامثل للمؤشرات المالية وصالحيتها للا ستخدام في تقييم أداء الشركة.

تطور نشاط التأمين و انتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، و من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي كالوسيلة الفعالة لحماية مملكاتها و رؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة و ضمان استمرارها.

بحيث أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط و أهميته في التطور الاقتصادي ، الأمر الذم دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته و الاهتمام بتنظيمها المحاسبي و المالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية و التشريعية

مما دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام التأميني ، هدفها إعطاؤها الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية، بهدف تحقيق عوائد تسمح لذا بالاستمرار و التطور، و من ثمة ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعيتها المالية والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد و تحديد نقاط القوة كنقاط الضعف من أجل تحسينها

1- الإشكالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي باستخدام الملاءة المالية في المؤسسات المالية عامة؟ وفي مؤسسات التأمين خاصة في الفترة 2019-2021 ؟

2- الإشكاليات الفرعية:

- ما الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ؟
- على ماذا تعتمد شركات التامين في تقييم أدائها المالي ؟
- هل تعتمد شركات التأمين على أدوات الأداء المالي لوحدها لتقييم أدائها المالي أو لها خصوصيات خاصة بها ؟

- ما مدى فعالية الملاءة المالية في شركات التأمين؟

3- فرضيات البحث:

- الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها
- تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات كنسب مالية .
- تتمتع شركات التأمين شركات التأمين بخصوصيات.

4- أهمية الدراسة وأهدافها :

- **أهمية الموضوع** : الأهمية الأساسية لهذه الدارسة تكمن في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين ، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعيتها المالية ، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها ، إلا أننا اقتصرنا في بحثنا هذا على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين لما لها من خصوصية كون المنتج التأميني غير ملموس
- **أهداف البحث** : يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :
  - التحقق من الفرضيات الموضوعة ؛
  - تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها ؛
  - التعرف على نقاط القوة والضعف في الشركة ومعالجة هذه الأخيرة ؛
  - تطبيق المؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين.

5- مبررات اختيار الموضوع: وتتمثل في :

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال .
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع كونه يتمل على الجانب التطبيقي والجانب النظري .
- أهمية الموضوع واقترانه بالإصلاحات الحالية العامة وخاصة قطاع التأمين .
- الدور الذي يلعبه تقييم الأداء المالي في تحسين الأداء العام لمؤسسات التأمين .

6- الدراسات السابقة :

- **دراسة (سليمة طبايبية، 2011)**، يتجسد الهدف الأساسي لهذا البحث في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات ً التي يمكن الوقوع فيها، تم اختيار الشركة الجزائرية عينة للبحث كونها الشركة الرائدة في مجال التأمين في الجزائر باعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث واثبات فرضيته في الجانب النظري، كما تم اعتماد

المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للبحث، حيث توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين تسعى دائما إلى تحقيق الربحية وتحسين الأداء المالي لها، والذي يعتبران أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذا لقرارات المتعمقة بللنشاطات المستقبلية، كما تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين تتمتع بهامش ملاءة معتبري ضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمرة.

- **دراسة (طرطاق رتيبة، 2018)**، هذه الدراسة كانت بهدف إثراء الدراسات العلمية المحلية والتزويد الراغبين من الاستفادة منها في مجال التامين وعمدة الباحثة من هذه الورقة إلى دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية للفترة من 2011 إلى 2015 كونها فترة تقع في ظلال إصلاحات الجديدة التي عرفها قطاع التأمينات وذلك بغية معرفة" ما مدى مساهمة الاتجاهات الحديثة لنظم الملاءة في التأثير على الصلابة المالية لشركات التأمين الجزائرية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ، نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال سنوات الدراسة أسفرت عن وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية والتي تعمل على تامينات الأضرار، وتواجد متحفظ لشركات التأمين على الأشخاص، وهذا ما يعكس ضعف قطاع تامينات الأشخاص في الجزائر، والذي يؤدي إلى ضياع فرص توظيفية هامة، كان من الممكن استغلالها خاصة فيما يتعلق بتأمين الحياة والوفاة.
- **دراسة (Michaïlesco Céline(2010،** تمثلت مشكلة الدارسة في مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان واسبانيا، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي وكذا تحديد نشاط المؤسسة وما قد يواجه مستقبلا، والبحث لتحقيق رغبات مستخدمي ومحللي المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية وإمكانية معرفة مقدرة هذه الشركات في الحصول على تمويل خارجي أو الاعتماد على مصادرها الداخلة من خلال قياس الأداء المالي للمؤسسات.

7- حدود الدراسة: بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين قمنا بإسقاط الدراسة على : من حيث المكان ركزنا على شركة الوطنية للتأمين (CAAR) بولاية المدية ، أما من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من (2019-2021).

8- منهج البحث والأدوات المستخدمة :

قصد الاعتماد بجوانب موضوع الدراسة ، والتمكن منه تحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية ، وعليه فان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والذي يصف المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة منها وتقييم أدائها المالي أما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج دراسة الحالة وعلى المؤشرات والنسب المالية والبرنامج الإحصائي 2007 Microsoft Excel.

9- مرجعية الدراسة :

تتمثل مصادر جمع معلومات الدراسة في : **المصادر الأولية** : التي تتمثل في المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية وأيضا القوائم المالية المتحصل عليها من الشركة الوطنية للتأمين ، حيث تم إجراء التربص ؛ أما **المصادر الثانوية** : فقد تمثلت في الكتب والمقالات المنشورة وغير المنشورة منها ، المواقع الإلكترونية والجرائد الرسمية بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الموضوع .

10- صعوبات البحث :

واجهتنا بعض الصعوبات في هذه الدراسة من أهمها :

- عدم مدنا الشركة بالوثائق اللازمة لإجراء البحث اكتفت بإعطائنا ميزان المراجعة للمؤسسة ؛
- الوقت غير ملائم من الأفضل أن تكون فترة إجراء الدراسة في بداية الموسم الجامعي وليس في نهايته

11- هيكل البحث:

سعيا للإحاطة بجوانب وأساسيات البحث وللإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى 3 فصول : حيث كان **الفصل الأول بعنوان " الأداء المالي "** كما قسم هذا الفصل إلى 3 مباحث ،المبحث الأول تناولنا فيه أساسيات حول الأداء ، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم الأداء ، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم الأداء المالي . بينما **الفصل الثاني فكان بعنوان " تقييم الأداء المالي "** كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، الأول تم فيه تقييم الأداء باستخدام النسب المالية ، ، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي ، أما **الفصل الثالث بعنوان " الجانب التطبيقي للدراسة "** و المتمثل في دراسة حالة فقسمناه ثلاث مباحث ، الأول يتم تقديم المؤسسة RAAC ، أما المبحث الثاني يتم فيه تقديم الأداء المالي للشركة RAAC ، أما المبحث الثالث يتم تقديم الأداء المالي لشركة اتأمين RAAC باستخدام النسب المالية

في الأخير خلال الخاتم يتم استعراض ما توصلنا له من توصيات و نتائج وآفاق للدراسة.

الفصل الأول

الأداء المالي

تمهيد

المبحث الأول : أساسيات حول الأداء

المطلب الأول : مفهوم الأداء

المطلب الثاني : أنواع الأداء

المطلب الثالث : خصائص الأداء

المبحث الثاني : تقييم الأداء

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء و أهميته

المطلب الثاني : مراحل و مؤشرات عملية تقييم الأداء

المطلب الثالث : مزايا و عيوب عملية تقييم الأداء

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي

المطلب الثالث : خطوات و متطلبات تقييم الأداء المالي .

خلاصة الفصل

تمهيد

إن أداء المؤسسة الاقتصادية تعتبر حيزا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة ومصدر للثروة وحجم ذلك مرتبط بأداء المؤسسة وعقلانية القيادة ووعيها بما يجري في محيطها.

يعتبر تقييم الأداء المالي من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى حيث أصبحت تهتم بتحسين أدائها وبالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة.

ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أساسيات حول الأداء.

المبحث الثاني :تقييم الأداء.

المبحث الثالث :تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول : أساسيات حول الأداء

سنتناول في هذا المبحث مفهوم وأنواع الأداء بدءا بمفهوم الأداء في المطلب الأول وأنواع الأداء في المطلب الثاني أما المطلب الثالث سنتناول خصائص الأداء .

المطلب الأول : مفهوم الأداء

إن تحديد تعاريف و مفاهيم دقيقة للمصطلحات و الاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها، و من بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا و شاملا لمصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة و الفعالية و الإنتاجية لتعتبر كمفردات له، و إعطاء تعريفا وحيدا و الاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب هذه الدراسة.

إن الأداء لغة يقابل الكلمة اللاتينية performare التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، و التي اشتقت منها الكلمة الانجليزية performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.

و قد اقتصر مفهوم الأداء عند الكثير من الباحثين، حيث يرى بعضهم أنه يعني "قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله" [1]

كذلك يعرف A . khemakhem الأداء انه" :تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيم بفعل يساعد على الوصول الأهداف المسطرة."

نلاحظ من هذا التعريف إن الأداء يتجسد في القيام بأعمال و أنشطة و مهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات و الأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة [2] .

كما يعرف الأداء بأنه "المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه" [3]

إن مفهوم الأداء يشير إلى انجاز العامل لهدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة ، و يتجه الكثير من الباحثين إلى التمييز بين السلوك و الانجاز والأداء يرون أن السلوك يعبر على ما يقوم به العامل

---

[1] عبد المليك مزهودة ، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مفهوم و تقييم** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، جامعة بسكرة ، العدد الأول ، نوفمبر 2001 ، ص86.

[2] الشيخ الداوي ، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، جامعة الجزائر ، 2010 ن ص2018.

[3] حسن راوية ، **إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية** ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص209.

من أعمال في المؤسسة التي يعمل بها أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو من إنتاج بعد أن يتوقف العامل من العمل حيث أن الأداء هو التفاعل بين السلوك و الانجاز معا.

يمثل المفهوم المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للإعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.

و مما سبق فان الأداء المالي:

- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها.
- ✓ أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- ✓ أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها.
- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداة الشركة أو أداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة[1] .

كما يمكن القول بان الأداء هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يؤديها العامل و التي تعبر عن مستوى كفاءته في انجاز المهام و الواجبات، و بشكل عام فان الأداء هو سلوك هادف يقوم به العامل لإنجاز العمل المكلف به، و هذا يتوقف على عدة عوامل خارجية كمناخ العمل، و العلاقة بالزملاء و الوسائل و التجهيزات المكتبية، و مدى ملائمة مكان العمل و مستوى ضغوط العمل .كما يتوقف على عدة عوامل داخلية تتضمن قدرات و مهارات العامل و استعداده نحو العمل و رضاه الوظيفي، و هذه ترتبط إلى حد كبير بالعوامل الوراثية و العوامل البيئية و الوسط الثقافي في المحيط بالعامل و نوع التعلم و الخبرات المكتسبة و من ثم فإن الأداء بشكل عام عبارة عن:

[1] محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص45-46.

- ✓ نشاط يهدف إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات.
- ✓ سلوك يهدف إلى تحقيق النتيجة.
- ✓ نشاط تسعى جميع الأطراف في المؤسسة إلى تعزيزه.
- ✓ عبارة عن تداخل العوامل الشخصية و العوامل البيئية و هذا يفسر طبيعة الأداء المعقدة.
- ✓ مفهوم يعبر عن مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق أهدافها و كذلك دالة لكافة أنشطة المؤسسة.
- ✓ محصلة تفاعل بين ثلاثة محددات رئيسية و هي :الدافعية الفردية، و المناخ أو بيئة العمل و القدرة على انجاز العمل[1].

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة و الفعالية (الجودة، الوقت و التكلف و هناك من يضيف المرونة و سرعة رد الفعل، الإبداع.....) و قد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية و لتحقيق الكفاءة الأعلى, و كذلك من المحتمل أن يكون هناك اتفاق أكبر[2].

المطلب الثاني : أنواع الأداء

إن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم ، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربع معايير هي:

الفرع الأول:حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما: [3]

أولا :الأداء الداخلي

يتمثل الأداء الذاتي في أداء المؤسسة في مجموعها، بفعل الجهود التي يبذلها القادة الإداريون والمرؤوسين في العمل واستغلال موارد المؤسسة، وهو ما ينتج من توليفة من الأداءات التالية:

- ❖ **الأداء المالي :**يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر نسب التحليل المالي، ومؤشر التوازنات المالية من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

---

[1]جليلة بن خروف ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات و اتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2009 ، ص 50.

[2]حسن الحسني فلاح ، مؤيد عبد الرحمان ، **إدارة البنوك** ، مدخل كمي و استراتيجي ، عمان الأردن ، 2006 ، ص222.

[3]وهيبة ديجي ، **دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير منشورة ، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ، ص54-55.

- **الأداء التجاري :**يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن وتعتبر رقم الأعمال، المردودية ، عدد الزبائن، من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة.
- **الأداء التقني:**يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام و استغلال تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية وكذلك صيانتها،وتعتبر كمية الإنتاج، نسبة إستخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.
- **الأداء التمويني :**يتمثل الأداء التمويني في فعالية وكفاءة وظائف الشراء ، النقل ، التخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية، المعدات والتجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ، ويعتبر معدل تلف المخزون، زمن وصول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التمويني.
- **الأداء البشري:** يتمثل الأداء البشري في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم الوظيفي، وهو من أهم مصادر الأداء حيث يحدد بدرجة رئيسية مستويات الأداء السابقة كلها، حيث لا يمكننا أن نتصور أي أداء بدون أفراد.

ثانيا : الأداء الخارجي

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة ،فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده ، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم و الخدمات ، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذ تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل

الفرع الثاني : حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى[1] :

[1]عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة ماجستير منشورة ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2022 ، ص 18-19.

أولا:الأداء الكلي

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم المنتجات بأقل التكاليف و أحسن جودة ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود و المصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

ثانيا :الأداء الجزئي

على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى . وبتحقيق مجموع الأداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة ، وكما سبق الإشارة إليه ، أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

الفرع الثالث:حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار ويشده بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمسة التالية: [1]

أولا : أداء الوظيفة المالية

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة في بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة ، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل المردودية الجيد وتكاليف منخفضة.

ثانيا :أداء وظيفة الإنتاج

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه ، و إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات و التأخر في تلبية الطلبيات.

[1] عادل عشي ، مرجع سابق ، ص18-21.

ثالثا :أداء وظيفة الأفراد

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى الأهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة ، فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد ، كذلك وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

رابعا :أداء وظيفة التموين

يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء ، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

خامسا :أداء وظيفة البحث والتطوير

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية[1]:

- الجو الملائم للاختراع و الابتكار و التجديد .
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.
- نسبة و سرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال و منتوجات جديدة.
- درجة التحديث و مواكبة التطور.

سادسا :أداء وظيفة التسويق

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها :حصة السوق، إرضاء العملاء،السمعة.

[1] عادل عشي ، مرجع سابق ، ص21-22.

سابعا :أداء وظيفة العلاقات العامة

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق سابقا فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين ،الموظفين ،العملاء ،الموردين ، الدولة .بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم و استقرار في الأرباح الموزعة ، أما الموظفين الأداء هو توفير جو ملائم ومعنويات مرتفعة ، أما الموردين الأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد و الاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة و منتوجات في الآجال المناسبة و الجودة العالية.

الفرع الرابع :حسب معيار الطبيعة

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى:

أولا: الأداء الاقتصادي

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج ، الربح ، القيمة المضافة ، رقم الأعمال، حصة السوق ، المردودية.....) وتدنيه إستخدام مواردها (رأس المال ، العمل ، المواد الأولية ، التكنولوجيا....).

ثانيا :الأداء الاجتماعي

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا ، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة الاقتصادية ، وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

ثالثا :الأداء التكنولوجي

يمكن للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين ، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

رابعا : الأداء السياسي

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى ، ومن أمثلة الأهداف السياسية لبعض المؤسسات تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

المطلب الثالث : خصائص الأداء

نتيجة لصعوبة تحديد مفهوم الأداء بسبب اختلاف آراء الممارسين والباحثين حوله، لذلك سنحاول تحليل بعض خصائص الأداء والتي توضح أكثر مفهوم الأداء ، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[1] :

الفرع الأول:الأداء مفهوم واسع

يختلف مفهوم الأداء باختلاف الجماعات والأفراد الذين يستخدمونه، فبالنسبة لمالكي المؤسسة قد يعني الأرباح، إما بالنسبة للمسير فيعني المردودية و القدرة التنافسية ، أما بالنسبة للفرد العامل فقد يعني الأجور الجيدة أو مناخ العمل الملائم، في حين قد يعني للزبون نوعية الخدمات و المنتجات التي توفرها له المؤسسة ، لذا يبقى الأداء مسألة إدراك تختلف من فرد لآخر ومن جماعة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى، وهذا ما يطرح إشكالية صعوبة ضبطه وقبوله وفقا للمعايير المعتمدة من جميع الفاعلين داخل وخارج المؤسسة.

الفرع الثاني:الأداء مفهوم متطور

إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن ، إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء أن كانت معايير داخلية للمؤسسة أو تلك التي تحددها البيئة الخارجية الدائمة التغير، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى لدخول السوق يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء مؤسسة تمر بمرحلة النمو أو النضج ، كما أنه قد توجد توليفة معينة من العوامل البشرية ، التقنية، المالية، والتنظيمية تجعل الأداء مرتفعا في موقف أو ظرف معين دون أن يكون ذلك في مواقف أو ظروف أخرى، لأن هذه التوليفات متعددة ومتغيرة عبر الزمن ، لذلك فإن التحدي الأساسي لإدارة المؤسسة يتمثل في إيجاد التوليفة المناسبة لتحقيق الأداء المرتفع.

[1]بوقابة زينب ، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير منشورة ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص54-55.

الفرع الثالث:الأداء مفهوم شامل

يفضل بعض الباحثين إستخدام مدخل شامل عند دراسة الأداء لذا يقترح القائمين بتقييم الأداء مجموعة واسعة من المؤشرات المتكاملة لقياسه حيث يوضح بعضها البعض ، وهي ذات علاقة بالأهداف العديدة للمؤسسة، إذ أن المعايير المالية وحدها غير كافية و غير كاملة للتعبير عن أداء المؤسسة ، لذلك على القائمين بتقييم الأداء أن يستخدموا إلى جانبها معايير غير مالية وخاصة المعايير البشرية والاجتماعية لتكاملها، وهي تشكل أساس النجاح في المستقبل لكونها توفر نظرة شاملة وضرورية عن الأداء في مجالات متعددة.

الفرع الرابع:الأداء مفهوم غني بالتناقضات

إن الأداء تحدده مجموعة من العوامل منها ما يكمل بعضها البعض ومنها ما يكون متناقضا، ويظهر هذا التناقض مثلا عندما تسعى إدارة المؤسسة تحقيق هدف خفض تكاليف الإنتاج ، والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق تحسين النوعية في الخدمات و السلع ، أو السعي لخفض تكاليف وأعباء العاملين والحفاظ في نفس الوقت على الروح المعنوية العالية لهم، لذلك فإن مكونات الأداء تتطلب تحكيما مستديما، وبما أن مكونات الأداء ليس لديها كلها نفس الأهمية النسبية لذا على المؤسسة أخذ الأولويات بعين الاعتبار ، إضافة إلى محاولة التوفيق بينهما.

المبحث الثاني : تقييم الأداء

بعد تناول أداء المؤسسة في المبحث الأول و إيضاح معناه و أنواعه و خصائصه ، نتناول الآن دراسة عملي تقييم الأداء الذي يحظى في المؤسسة باهتمام العديد من المفكرين و المسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية و إدارة مواردها بكفاءة و فعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها و تقييم أدائها، كما يساعد المؤسسة على إيجاد الثغرات و معالجتها من خلال الحكم على مستوى الأداء مقارنة بالمستوى الذي كانت تطمح تحقيقه في المستقبل، و تشمل عملية تقييم الأداء في المؤسسة المؤشرات التي تعكس نجاح المؤسسة و تطورها، ويتم التعرف على تقييم الأداء من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء و أهميته.

المطلب الثاني : مراحل و مؤشرات عملية تقييم الأداء.

المطلب الثالث: مزايا و عيوب عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء و أهميته

أولا : مفهوم تقييم الأداء

تعددت تعريفات تقييم الأداء و اختلفت من باحث لآخر، وهذا ما تبينه بعض هذه التعريفات التي تطرقت لتقييم الأداء.

ينظر إلى تقييم الأداء على أنه " إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي أقيم من أجلها،ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة ، من أجل معرفة وتحديد مقدار الإنحرافات عن ما تم تحقيقه فعلا، مع تحديد أسباب تلك الإنحرافات و أساليب معالجتها ." [1]

كما تم تعريف تقييم الأداء بأنه " التأكد من كفاية إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام لتحقيقه الأهداف المخططة ، وذلك بتوجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها ." [2]

أيضا يمكننا القول أن تقييم الأداء يشمل جميع الأنشطة داخل المؤسسة ، وذلك بهدف التأكد من أن النتائج المحققة فعلا تسير نحو ما هو مخطط لها من جهة، وكذا الحكم على كفاءة أداء المؤسسة في استغلال الموارد الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها من جهة أخرى ، وهذا قصد اتخاذ القرارات التصحيحية في حالة انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها [3].

ثانيا :أهمية تقييم الأداء

تبرز أهمية تقييم الأداء في كل المجتمعات و النظم الاقتصادية من خلال ما تتميز به المواد الاقتصادية من قدرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، و لذلك تظهر باستمرار الحاجة إلى تحقيق أقصى العوائد الناجمة من الاستغلال الكفء للموارد و تأثيرها على الأهداف التنظيمية و يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء في :[4]

- إن تقييم الأداء يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف و التخلص من عوامل الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال

[1] عمر تيمجغدين ، **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية** ، رسالة ماجستير منشورة ، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر ، بسكر 2013 ، ص57.

[2] مرجع نفسه ، ص57

[3] مرجع نفسه ، ص57.

[4] نعيمة شباح ، **دور التحليل في تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التسيير، جامعة العلوم الاقتصادية و التسيير ن جامعة بسكرة 2007 ، ص 17.

و ما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية و زيادة الدخل القومي، مما يعود على المجتمع و المنتج و العامل و المستهلك بالفائدة.

- تعكس عملية تقييم الأداء درجة الملائمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة لتنفيذها و علاقاتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة.
- يساعد على توجيه الإدارة العليا إلى المراكز المسؤولة التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية للمؤسسة في المستقبل، حيث تم إبراز العناصر الناجحة و تنميتها و كذلك العناصر غير المنتجة التي تطلب الأمر الاستغناء عنها.
- مساعدة مدراء الأقسام على إيجاد القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المعجلات التي تخضع للقياس والحكم[1].

المطلب الثاني : مراحل و مؤشرات عملية تقييم الأداء

أولا : مراحل عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسة الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع المراد تقييمه، فعملية تقييم الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشتقها من عملية الرقابة، و التي تصلح لتقييم النتائج بشكل رقمي.

1- جمع المعلومات الضرورية:

حيث تتطلب عملية التقييم الأداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير و المؤشرات الأزمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج و الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و رأس المال و عدد العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة و البيانات عن أنشطة المؤسسات المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات[2] .

---

[1] سعاد شندري معمر ، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة** ، شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس 2008 ، ص126.

[2] محمد مجيد كرخي ، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007، ص 39.

2- تحليل و دراسة البيانات و المعلومات الإحصائية:

للوقوف على مدى دقتها و صلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الاعتمادية في هذه البيانات و قد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم:

باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة و إن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها و بتحديد أسبابها فان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت و الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

إن تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية و تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم و تزويد الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط الناجمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة. [1]

ثانيا : مؤشرات تقييم الأداء

1- المؤشرات الخاصة بتقييم أداء العاملين:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى تقرير مستوى أداء العامل لعمله و مدى مساهمته في تحقيق أهداف المؤسسة، و تشمل مؤشرات نوعية ترتكز على خبرة القائمين بعملية التقييم، كما تتضمن أيضا بعض المؤشرات الكمية التي تحدد بناء على نتائج الأنشطة التي يشرف عليها العامل، و من أهم طرق تقدير قيمة هذه المؤشرات نذكر:

- ❖ طريقة السمات (طريقة البحث عن الصفات و الخصائص)

[1] نالي رزيقة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، 2011 ، ص13-14

- ❖ طريقة الترتيب
- ❖ طريقة التوزيع الإجباري
- ❖ طريقة النتائج [1]

2- المؤشرات الخاصة بتقييم أداء العملية الإنتاجية:

ترتبط عملية الإنتاجية ارتباطا وثيقا بمختلف المجلات الأخرى المكون لأبعاد الأداء حيث تأثر مباشرة بالممارسات الإدارية والتشغيلية كما يمتد تأثيرها إلى أهداف النهاية الإستراتيجية المراد تحقيقها، لتقييم أداء العملية الإنتاجية مؤشرات عديدة و متنوعة والتي منها نذكر ما يلي[2] :

- ➢ **المؤشرات الخاصة بتقييم اقتصاديات العملية الإنتاجية:**

نعني بالاقتصاديات قدرة المؤسسة على الإقلال من تكلفة مدخلات الإنتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج، سواء في الكمية المقدرة أو من حيث النوعية المستهدفة، حيث تنصب هذه المؤشرات على الكشف عما إذا استطاعت المؤسسة تحقيق إنتاجها بأحسن نوعية و بأقل تكاليف.

- ➢ **المؤشرات الخاصة بتقييم كفاءة العملية الإنتاجية:**

ترتكز وظيفة هذه المؤشرات على قياس مدى نجاح المؤسسة في إحكام العلاقة بين المدخلات المستخدمة و المخرجات بطريقة كفؤة، و تهدف إلى تغطية المخرجات و تخفيض المدخلات و بذلك يتحقق أعلى إنتاج ممكن و بنوعية جيدة و باستخدام كافة الأساليب التي من شأنها تشخيص الانحرافات بمختلف أنواعها، كما قد يتحقق ذلك من خلال العمل على زيادة الإنتاج مع المحافظة على نفس المستوى من الجودة.

- ➢ **المؤشرات الخاصة بتقييم فعالية العملية الإنتاجية:**

تهدف إلى الكشف عن مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها عن طريق تبيان العلاقة بين المخطط الفعلي و الأهداف، وفيما إذا قامت بتعبئة مواردها بالفعالية المطلوبة لتحقيق الأهداف التي وضعتها في الخطة الإنتاجية، و ذلك بالاعتماد على عدة أساليب تعكس مدى تحقق خطة الإنتاج، المبيعات، صافي الأرباح و

[1] محمد جاب الرب، **إستراتيجية تطوير و تحسين الأداء** ، جامعة السويس ، 2009 ، ص 71.

[2] محمد مجيد الكرخي ، مرجع سابق ، ص97-99

غيرها من العناصر الأساسية للنشاط، و مقارنة ذلك مع ما تم تحقيقه في السنة أو السنوات السابقة و ملاحظة التطورات الايجابية التي حصلت أو التراجعات التي حدثت.

3- المؤشرات الخاصة بتقييم أداء مراكز المسؤولية:

يمكن تقييم أداء المؤسسة من خلال الاعتماد على نتائج تقييم كل مركز من المراكز المسؤولة على حدى ، و هذا كما يلي :

- ✓ **مراكز التكاليف:** يمثل مراكز التكاليف دائرة نشاط مخصصة لتحقيق الأهداف باستخدام الموارد، ويتم تقييم الأداء فيه من خلال المحاسبة في سبيل تلك الأهداف، بالاعتماد على عدة مؤشرات كالتكلفة الوحدوية للإنتاج، نسبة كمية الإنتاج إلى إجمالي الرواتب والأجور المدفوعة التي تقيس مدى مساهمة الوحدة النقدية المدفوعة في إنتاج كمية معينة من الإنتاج و غيرها من المؤشرات.
- ✓ **مراكز المبيعات:** يتمثل مركز المبيعات في قسم الذي يشرف على العمليات التجارية للمؤسسة، حيث يهتم بتحديد السياسات السعرية و الترويجية و قنوات التوزيع و غيرها، و يتم الاعتماد على مؤشرات عديدة لتقييم أداء هذا المركز نذكر منها معدل نمو رقم الأعمال إلى تكاليف التوزيع، المردودية التجارية و غيرها.
- ✓ **مركز الربحية:** مركز الربحية عبارة عن قسم يتم محاسبة المسؤول فيه عن ما يستفيد من التكاليف و ما يحققه من إيرادات، و ذلك على اعتبار أن تعظيم ربحية هذا المركز ينعكس على تعظيم ربحية المؤسسة ككل، و من بين أهم المؤشرات المناسبة لتقييم أداء هذه المراكز نذكر منها نسبة الأرباح المتحققة إلى الأموال الخاصة، و كذا نسبة الأرباح الصافية إلى رقم الأعمال و غيرها من المؤشرات المالية.
- ✓ **مراكز الاستثمار:** يتولى هذا المركز مهمة تحديد السياسات الاستثمارية للمؤسسة و كيفية تنفيذها من خلال تقييم مقترحات الإنفاق الاستثماري، و كذا اختيار المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، و يتم الاعتماد على مؤشرات عديدة لتقييم أداء هذا المركز منها معدل العائد على الاستثمار، المردودية المالية، معدل العائد المحاسبي مؤشر الربحية و غيرها من مؤشرات التقييم و المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث : مزايا و عيوب تقييم الأداء

أولا :مزايا عملية تقييم الأداء

يسمح نظام تقييم الأداء بتحقيق مزايا عديدة نلخص أهمها في النقاط التالية :

- ✓ حث المؤسسات لإنجاز و المساهمة في توفير الموارد اللازمة لذلك بشكل أكثر دقة.
- ✓ تحسين إدارة المنتجات و عملية إيصالها إلى الزبائن.
- ✓ قد تبين مؤشرات الأداء أن المؤسسة تحقق أهداف اجتماعية و تقدم حلول للعديد من المشاكل المرتبطة بها، بالإضافة إلى تلبية العديد من المطالب و الحاجيات الاجتماعية.
- ✓ إبراز المحاور الأكثر تأثيرا على المؤسسة و من ثم توجيه الجهود و التركيز عليها.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على اختراق أسواق أخرى أو تقديم منتجات جديدة بالنظر لدور هذه العملية في تقدير مدى توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بذلك.

ثانيا :عيوب عملية تقييم الأداء

على الرغم من الفوائد التي يقدمها تقييم الأداء للمؤسسة إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب، حيث أنها يمكن أن تمثل عائقا و تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، و نذكر منها ما يلي : [1]

- ❖ **الأغراض و الأهداف الإدارية:** ينحرف التقييم عن الهدف المحدد له في كثير من الأحيان، إلى جانب ذلك هناك العديد من المؤسسات لا تعرف الغالبية العظمى من موظفيها أهداف المؤسسة، و لذلك على المؤسسة أن تسأل نفسها ما هي فائدة تقييم الأداء ؟ و أين تكمن القيمة في تقييم الأداء؟
- ❖ **الشكل التحليلي:** حيث تبالغ المؤسسات في التحليل على مستوى الفرد أو المجموعة و ما يتصل بذلك من الاطلاع على البيانات، حيث تفقد السرية في حالة الاطلاع عليها من قبل الكثير من العاملين، و للتغلب على ذلك تسعى العديد من المؤسسات إلى تقليل عدد الموظفين المسموح لهم بالاطلاع على البيانات، كما تعمل أيضا على تقليل عدد الإجراءات.
- ❖ **الاتجاهات العقلية السلبية لدى المديرين و قصر نظرهم:** حيث يعوق ذلك و يحد من فعالية التقييم.

بالإضافة إلى ما سبق نجد :

- قصور و عدم دعم الإدارة العليا لبرامج تقييم الأداء.
- إمكانية تأثر عملية تقييم الأداء بالاعتبارات الشخصية للمديرين.

[1] إبراهيم الخلوف الملكاوي ، **إدارة الأداء باستخدام الأداء المتوازن** ، الوراق للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص38-39.

- افتقار المديرين لمهارات تقييم الأداء.
- القصور الناتج عن عدم معرفة العمال لنتائج الأداء الذي يقومون به باستمرار.
- عدم وضوح و كفاءة معايير تقييم الأداء.
- الافتقار إلى صدق و أمانة المديرين عند التقييم.
- الحكم الشخصي من قبل المديرين قد لا يكون منطقيا في تقييم الأداء

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي في المؤسسة يعد من الوظائف الأساسية التي تركز عليها الإدارة قصد الاحتفاظ بمركزها المالي من خلال استخدامها بشكل عقلاني لمواردها المالية لتتمكن من تحقيق أهدافها المالية المختلفة، كما له دور في تحديد نقاط القوة و الضعف حتى يتسنى لها تصحيح الانحرافات و تجنب الخسائر و استغلال الفرص و هذا من خلال وضع سياسات رشيدة لإدارة أصولها و خصومها و ذلك بما يرفع من معدلات نموها الاقتصادي، و سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب و هي:

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي.

المطلب الثالث: خطوات و متطلبات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا : مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء القيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي إليها المؤسسة".[1]

ويعني كذلك " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة". [2]

كذلك عرفه E.Scosip على أنه " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة و المتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة".[3]

كذلك الأداء المالي هو " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".[4]

وأيضا يمكن تعريف الأداء المالي من خلال العوامل التالية:

- ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- ✓ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مرد ودية الأموال الخاصة.
- ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية

كذلك يرى ميلتون فرديمان أن الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد وتحقيق أقصى عائد ممكن. [5]

---

[1] صابر عباسي ، **أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير ، منشورة ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012 ، ص90.

[2] عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AfD** ، مجلة الوحات للبحوث و الدراسات ، جامعة ورقلة و غرداية ، العدد2 ، 2014 ، ص24-25.

[3] المرجع نفسه ، ص25.

[4] المرجع نفسه ، ص24.

[5] المرجع نفسه ، ص25.

ثانيا : مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه " حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية المالية و المادية المتاحة للمؤسسة، و ذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية , و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".

حسب هذا التعريف فان تقييم الأداء المالي " يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة لسلسلة العمل الإداري المستمر , و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم , بأعلى درجة من الكفاءة [1] "

من خلال الاطلاع على تعاريف التقييم الأداء المالي نستنتج أن " تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية، و تحديد الاتجاهات التي ستخدمها بغية الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة، بالاستعانة بالقوائم المالية و مدى قدرة المؤسسة في استغلال مواردها المختلفة لتغطية ثروتها "

و نلخصه في النقاط التالية:

- ✓ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج، بما يسمح بالحكم على الفعالية.
- ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على ذلك.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي

أولا : أهمية تقييم الأداء المالي

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة و من ثم تعظيم القيمة السوقية، و التي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، و لا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطر، و تهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح و تعديل الإستراتيجية و

[1] عادل عشي ، المرجع السابق ، ص27.

الخطة الموضوعة و ترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية ترتكز على المصادر التمويلية و الاستشارية لها، و يتوقف أداء المؤسسات الاقتصادية على توضيح ما يلي:

- ✓ أيجب النظر إلى الأداء المالي كمعيار وحيد للحكم؟
- ✓ هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي إذا كان بنعم أيمكن التوقع على أساس دراسة ميدانية؟

تتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء فيما يلي قدرة التمويل نسبة التغطية و تحقيق هامش الأمان و التوظيف الكفء للأموال ، كما يتوقف مستوى التقييم على سلامة و فعالية النظام لمعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية.[1]

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم الأداء المالي فيما يلي : [2]

1- تقييم النشاط و النتائج

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو.

2- تحليل الهيكل المالي

يتمثل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة و الهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي المردودية و الملاءة المالية، و كذلك مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي و مساهمات الشركاء.....الخ.

3- تقييم المردودية

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة ، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل.

---

[1] سعاد شندري معمر ،مرجع سابق ، ص132.

[2] شباح نعيمة ، مرجع سابق ، ص33.

4- تحليل التدفقات النقدية

حيث يمكن من باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي و التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية و المساعدة في تقييم الإستراتيجية.

المطلب الثالث : خطوات و متطلبات تقييم الأداء المالي .

الفرع الأول : خطوات تقييم الأداء المالي

نذكر منها : [1]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و المديونية.
- دراسة و تقييم النسب و المؤشرات، و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروق و نقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية التقييم الأداء المالي من خلال النسب و المؤشرات، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على المؤسسات للتعامل معها و معالجتها.

الفرع الثاني : متطلبات تقييم الأداء المالي

1- مقومات عملية تقييم الأداء المالي:

تتطلب سلامة عملية تقييم الأداء المالي مراعاة عدد من الاعتبارات و إرساء بعض المقومات الضرورية لإجراء العمل التقييمي على أحسن وجه، و التي من أهمها نذكر ما يلي:

- ✓ **وظائف مالية محددة:** تمارس الوظيفة المالية المحددة من أجل تحقيق أهدافها المالية لأن القصور في إحدى تلك الوظائف سيؤدي حتما إلى حدوث الانحراف عن الأهداف المراد تحقيقها، فانه يتعين على

[1] محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص 51-52.

القائم بعملية تقييم الأداء، تشخيص دور مختلف الوظائف الممارسة من أجل تحديد مدى مساهمة كل وظيفة في تحقيق الأهداف، و من ثم التمكن من تشخيص و تحديد مواطن الخلل في حالة حدوثه بدقة.

- ✓ **تقارير متكاملة:** إن تطور القوائم المالية و جعله ا أكث ر انسجاما مع احتياجات الإدارة المالية و مختلف أصحاب المصالح مع المؤسسة للمعلومات، يعتبر من أهم الاعتبارات المؤثرة على سلامة عملية تقييم الأداء، لأن القوائم المكيفة بحسب احتياجات عملية التقييم من شأنها أن تسهم في تسهيل و تعزيز دقة هذه العملية .
- ✓ **مؤشرات مترابطة:** نتيجة لترابط الأداء المالي بالكثير من العوامل غير المالية المؤثرة على الأهداف المالية، فقد أصبح على نظام تقييم الأداء المالي تبني مؤشرات أخرى غير مالية في توجيه الأداء نحو الأهداف المالية بفاعلية.
- ✓ **المقارنة المعيارية:** تعتبر المؤشرات المعيارية هامة لتقييم درجة تحقق الأهداف المسطرة لأن من خلالها يمكن إجراء المقارنة و تحديد قيمة الانحراف الحقيقي الحاصل فيه، فمن بين المؤشرات المعيارية نجد مؤشرات الأداء المحقق في فترات سابقة و التي تعكس الأداء التاريخي

2- ضرورة تعدد المؤشرات: نذكر منها :

- ✓ **المؤشرات المحاسبة:** يرتبط هذا النوع من المؤشرات بالنتيجة الصافية المحققة من قبل المؤسسة و سواء إن بقيت في صيغتها الإجمالية أو نسبة إلى بند معين و استعملت لأغراض التعبير عن الأداء، حيث تشتمل هذه الفئة أيضا على المؤشرات ذات الطابع النسبي التي تفسر المردودية المحققة، و هذا على غرار مردودية الأموال الخاصة و العائد رأس المال المستثمر أو كما يسمى المردودية الاقتصادية.
- ✓ **المؤشرات الاقتصادية:** يهدف هذا النوع لأغراض الموازنة بين المردودية المحققة و درجة المخاطرة المصاحبة لأي استثمار للأموال، حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان المردودية المطلوبة من قبل موردي الأموال للتعويض عن مستوى المخاطر الاقتصادية المحيطة بأموالهم ، و من أهم مؤشرات التقييم الاقتصادي نجد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يأخذ في الحسبان المعدل العائد المطلوب، و ذلك على اعتبار أنه يقوم على أساس استبعاد جميع تكاليف رأس المال الذي استعملته المؤسسة.
- ✓ **المؤشرات السوقية:** يحتوي هذا النوع المؤشرات التي تهدف إلى تقييم أداء المؤسسات في السوق المالية و التي ترتكز على مفهوم القيمة السوقية الإضافية المحققة من قبل المؤسسة في السوق المالية، و تشمل هذه الفئة على مؤشرات عديدة و متنوعة، و هذا على غرار العائد الإجمالي على الأسهم و مؤشر القيمة السوقي المضافة، و هما مؤشران يعكسان مدى نجاح المؤسسة في خلق قيمة إضافي للمساهم.

خلاصة

على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للأداء و تقييم الأداء وتقييم الأداء المالي،فمن خلال بحثنا توصلنا إلى أن الأداء هو مجموعة من الإجراءات و المهام التي تمارسها المؤسسة من أجل ترشيد عمليات استخدام مواردها بغرض تحقيق أهدافها، كما تحديد أنواعه معتمدين في ذلك على معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، و يتم تقييمه و قياسه من خلال مجموع مؤشرات و مقاييس تساعد في كشف عن النقائص و محاولة تحليلها و البحث عن أسبابها حتى يتم تفاديها مستقبلا ، أما تقييم الأداء هو عملية قياس موضوعية لحجم ما تم إنجازه ومستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب إنجازه كما ونوعا، فيهدف تقييم الأداء إلى الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المسطرة في خطتها الإنتاجية، كذلك تطرقنا إلى الأداء المالي باعتباره أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة ماليا، فهو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفصل الثاني
تقييم الأداء المالي

تمهيد

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

المطلب الثاني: نسب السيولة و النشاط

المطلب الثالث: نسب الربحية و المردودية

المطلب الرابع : حدود استخدام أسلوب النسب المالية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

المطلب الثاني: رأس المال العامل

المطلب الثالث: الاحتياج في رأس المال العامل

المطلب الرابع : الخزينة

خلاصة الفصل

تمهيد

المؤسسة الاقتصادية لها دور مهم في النشاط الاقتصادي ، حيث يعد تقييم أدائها المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة ، و هذا لتحسين أدائها المال نحو الأفضل.

و عليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين **المبحث الأول** سنتاول فيه تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية أما **المبحث الثاني** سنتحدث فيه عن تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المبحث الأول: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

سنتناول في هذا المبحث أربعة (04) مطالب ، المطلب الأول سنقوم بمفهوم النسب المالية أما المطلب الثاني و الثالث سنتناول فيهما أنول النسب المالية كنسب السيولة و النشاط و كذلك المردودية و الربحية ، أما في المطلب الأخير و الرابع سنتناول فيه حدود استخدام النسب المالية .

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

الفرع الأول : تعريف النسب المالية

النسب المالية هي " علاقة بين بسط ومقام ، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له ، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام . ومن جانب أخر فان نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية .[1]

و مما سبق عرضه يمكن استخلاص تعريف النسب المالية على أنها " :عبارة عن إحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي و التي تساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها، و وضع خططها المستقبلية وسياساتها، و يتم الحصول على النسب المالية من أرقام الميزانية و جدول حسابات النتائج للمؤسسة ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء[2].

الفرع الثاني: أهداف النسب المالية

أولا : شروط لتحقيق الاستفادة منها [3]

- وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة حتى يكون لها مدلولها.

- أن تكون البيانات المحاسبية تم تسجيلها و تصنيفها و تحليلها وفقا للقواعد المحاسبية حتى يتم المقارنة بين الفترات المختلفة.

-لا يمكن الاعتماد على نسبة واحدة في التحليل المالي و يجب ربطها بنسب أخرى.

---

[1] منير شاكر محمد ، **التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص52.

[2] Kieso, donald , paul kimmet , jerry wegandt « **financial accounting , wiley & sons** » , usa , 2000 , p12-34.

[3] محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 79.

-لابد أن يكون هنالك ارتباط وثيق بين الهدف من التحليل المالي و بين النسبة المالية المستخدمة.

- لابد أن يكون هناك معيار سليم لقياس النسبة.

ثانيا : الأهداف

يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

- المساعدة في التخطيط عن طريق التنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال دراسة اتجاهات النسب.

- المساعدة في تقييم أداء المؤسسة.

- تحديد نقاط الضعف التي يجب معالجتها و نقاط القوة من أجل العمل على تطويرها.

- مدى توازن الهيكل المالي و تحديد التزاماتها و حقوقها لدى الغير لمعرفة قدرتها على مواجهة مخاطر عدم القدرة على السداد.

المطلب الثاني : نسب السيولة و النشاط

الفرع الأول : نسب السيولة

السيولة هي القدرة على توفير الأموال بالقدر الكافي و التكلفة المتدنية ، لمواجهة مختلف الالتزامات المالية و الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستثمار و الاستغلال، و يمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحول إلى نقدية جاهزة خلال فترة زمنية قصيرة، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض و زيادة رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة [2].

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة و العناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته و أهم هذه النسب هي :

[1] موسى فضل المولى مالك ، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشأت "دراسة تحليلية ميدانية "** ، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير ، تخصص محاسبة ، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، الخرطزم ، 2007 ، ص56.

[2] عبد الكريم اللطيف ، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم** ، مذكرة ماستر ، السداسي الأول ، قسم علوم التسيير ، تخصص محاسبة و جباية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بومدرداس ، 2014 ، ص 50.

1- نسبة التداول

و هي النسبة تسمى أيضا نسبة السيولة العادية ، ويستفاد منها في معرفة قدرة المشروع على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة [1] ، حيث تحسب هذه النسبة كالأتي :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة /الخصوم المتداول

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل

يجب أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداول ، حيث أن نسبة التداول لا تعط نسبة السيولة الصحيحة اعتبار أن الموجودات المتداولة تتكون من فقرات متعددة منها ما هو قريب من السيول النقدية و منها ما هو بعيد عن السيولة .

2- نسبة السيولة السريعة

تستعمل هذه النسبة من اجل اختيار مدى كفاية المصادر النقدية و شبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تمويل موجوداتها من البضاعة إلى السيولة و تحسب هذه النسبة كالتالي :

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – البضاعة – المصروفات المدفوعة مقدما / الخصوم المتداول

3- نسبة رأس المال العامل

و يطلق عليها صافي رأس المال العامل ، حيث يستخدم رأس المال العامل في تقدير قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية و إلغاء التزاماتها قصيرة الأجل ، و عليه نجد أن الشركات تسعى إلى الموازنة بين الربحية و السيولة لضمان التسيير الأمثل لأنشطتها ، و نتيجة لذلك فهي تسعى إلى تحقيق التشغيل الأمثل لرأس المال العامل لتعظيم السيولة و خفض تكلفة رأس المال ، حيث تحسب هذه النسبة كالأتي :

رأس المال العامل = الأصول – الخصوم المتداولة

رأس المال العامل هو مؤشر على فعالية الشركة في إدارة عملياتها اليومية ، فإذا انخفضت قيمة رأس المال العامل فان ذلك يزيد من مستوى المخاطرة المالية مثلا : قد تكون إدارة الشركة باستخدام الديون قصيرة الأجل من أجل تمويل الأصول الطويلة الأجل و هذا ما يعرف بالخلل التمويلي ، لهذا يجب أن

[1] منير إبراهيم هندي ، **الإدارة المالية** ، مدخل تحليل معاصر ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ،مصر 1999 ، ص 84.

تكون قيمة رأس المال العامل أكثر من الصفر فإذا كانت أقل لن تكون الشركة قادرة على سداد التزاماتها .[1]

4- نسبة النقدية

و تبين نسب النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية و شبه النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة و تحسب هذه النسبة كالأتي :

نسبة النقد =(النقد +الأوراق المالية) / الخصوم المتداولة

النسب النقدية هي الأكثر سيولة و هي التي تعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسييل موجوداتها الأخرى .

5- نسبة التغطية للاحتياجات اليومية النقدية

تقاس هذه النسبة للفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها و هذا الاعتماد على السيولة الموجودة لديها ، و تقاس هذه النسبة كالأتي :

نسبة التغطية للاحتياجات اليومية = (الأصول المتداولة – البضاعة)+المعدل اليومي لتكاليف العمليات

يقصد بتكاليف العمليات بتكلفة المبيعات و المصاريف الإدارية و العمومية مطروحا منها الاستهلاك و المصاريف غير النقدية ، أما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو خارج قسمة مجموعها على عدد أيام السنة .[2]

الفرع الثاني : نسب النشاط (نسب الدوران)

تستخدم هذه النسب في قياس و تقييم أداء المؤسسة المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة،

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، و قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و كذا أكبر ربح ممكن، و فيما يلي أهم هذه النسب:

[1] مصطفى الشيخ فهمي ، **التحليل المالي** ، رام الله فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص36.

[2] الجمعية السعودية للمحاسبة ، **المعلومات المحاسبية و دورها في أسواق الأسهم** ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 2005 ، ص23.

1- معدل دوران مجموع الأصول :

تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل [1].

و يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول و بهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول [2] وفق العلاقة التالية : [3]

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

لا يوجد هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، حيث يدل انخفاضها الكبير على أن المؤسسة تواجه مشاكل في استغلال أصولها فيؤدي هذا سلبا على الأداء المالي للمؤسسة ، أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها، و لهذا يجب على المؤسسة وضع الإجراءات اللازمة لتنشيط المبيعات، أو التنازل عن الأصول الغير مستغلة.

2- معدل دوران الأصول الثابتة :

تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة و فاعلية أدائها في استغلال و استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات .[4]

و يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات أي المبيعات للمشروع و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة و زيادة مساهمتها في النشاط الجاري للمشروع.[5]

و يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال /الأصول الثابتة

كلما زاد هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

---

[1] شنوف شعيب ، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 208.

[2] منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق ، ص 83.

[3] نفس المرجع ، ص95.

[4] منير إبراهيم الهندي ، مرجع سابق ، ص94.

[5] صلاح الدين حسن السيسي ، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003 ، ص 265.

3- معدل دوران الأصول المتداولة :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، و بتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية[1] :

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، فيعني الارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها و في ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، و انخفاض معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.[2]

4- معدل دوران المخزون :

تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات و قدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها [3] فكلما كان هذا المعدل مرتفع كان مؤشر على كفاءة المؤسسة ، يتم حسابه كالأتي :

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات /متوسط المخزون

بحيث : متوسط المخزون = مخزون أول مدة + مخزون أخر مدة / 2

يوضح الارتفاع في عدد مرات الدوران إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون، و هذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طرق عملية البيع، في حين يشي الانخفاض في المعدل إلى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصاديا الأمر الذي يعني ركودا في المخزون.[4]

5- معدل دوران الذمم المدينة :

يشير وجود الحسابات المدينة (العملاء + أوراق القبض) في الميزانية إلى اعتماد الإدارة لسياسة البيع لأجل، و تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم قدرتها للبيع نقدا، و يشترط على المؤسسة الاهتمام في

---

[1] منير إبراهيم الهندي ، مرجع سابق ، ص90.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأعراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011، ص 160.

[3] اليمين سعادة ، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها** ، مذكرة ماجستير ، العلوم التجارية ، فرع إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2008، ص 49.

[4] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص161.

حصر العملاء الذين تتعامل معهم و كذلك تواريخ تحصيل قيم المبيعات، يمكن حساب هذا المعدل بواسطة العلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي / الزبائن + أوراق القبض

يشير ارتفاع هذا المعدل عن كفاءة الإدارة المالية بشأن سياسة البيع بالأجل و كفاءتها في تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها، و في القدرة على توليد النقد المتحقق من عملية التحصيل و الذي يدعم و يغذي سيولة المؤسسة، و يشير الانخفاض إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة و الناتجة عن ضعف أداء الإدارة في عملية التحصيل، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة.

6- معدل دوران الدائنين :

تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسة بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل، و هو مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرته في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد حيث يعتبر الارتفاع في معدل الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة و السبب في ذلك قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل[1]، أما الانخفاض فيعبر عن حالة الضعف في السيولة، و ربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل، يتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الدائنين = المشتريات السنوية / الموردين + أوراق

7- فترة التحصيل :

يقصد بها تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات نقدا ، حيث هناك علاقة عكسية ما بين معدل دوران الحسابات المدينة و فترة التحصيل لأنه لما يرتفع معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل و العكس صحيح، و هذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة و الذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة، يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

فترة التحصيل = 360 يوم / معدل دوران المدينين (الزبائن)

8- فترة الدفع :

يقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد قيم تلك الحسابات، و بهذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، و كلما زادت فترة الدفع دل

[1] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص170.

ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، أما الانخفاض فيدل على التحسن في السيولة ، و التي يتم حسابها كما يلي:

فترة الدفع = 360 يوم / معدل الدوران

المطلب الثالث: نسب الربحية و المردودية

الفرع الأول : نسب الربحية

تعتبر الربحية هدف أساسي ، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها ، وغاية يتطلع إليها المساهمون ، وهي عبارة على العلاقات بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح .

لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين ، لا نقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر .

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن . وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية .

وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة ، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح . وفي ما يلي بعض نسب الربحية :

1- هامش صافي الربح :

طريقة الاحتساب = (صافي الربح / صافي المبيعات) *100

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات . وأعلى نسبة تشير إلى الشركة الأكثر ربحية ، والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى .

هامش الربح يظهر كنسبة مئوية ، على سبيل المثال ، نسبة هامش الربح 20 % ، تعني أن الشركة قد حققت ربحا صافيا مقداره 0.20 مقابل كل دينار من المبيعات.

- **هامش ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب:**

طريقة الاحتساب = (ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات) * 100

وتكون هذه النسبة بمثابة المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة لأنه ليس لإدارة المشروع سيطرة فعلية على الفوائد و الضريبة والأرباح والمصروفات الأخرى . لكن لا بد من قراءتها مع هامش صافي الربح للحصول على تفاصيل دقيقة لربحية الشركة.

- **نسبة مجمل الربح:**

طريقة الاحتساب = (مجمل الربح (صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة) / صافي المبيعات)*100

حيث تمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمل للربح ، كما تعتبر كمقياس عام لكفاءة التشغيل.

2- العائد على الأصول :

طريقة الاحتساب = (صافي الربح / متوسط مجموع الأصول) * 100

وتعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها ، وتقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

- **العائد على مجموع الأصول** :

يستخدم لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب ، ويشير إلى الأرباح الناجمة عن كل دينار من الأصول وفقا لقيمتها الدفترية ، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الايرادية الأساسية .

طريقة الاحتساب = (ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / متوسط مجموع الأصول) * 100

كما تساعد القوة الايرادية على تقييم الاستثمار في أسهم الشركة ، وتحقيق المزيد من القوة الايرادية يعتبر استثمارا جيدا على المدى المتوسط والطويل .

وتستخدم معادلة دي بونت Dupont System of Financial Analyses ، في بيان أسباب الارتفاع أو الانخفاض في القوة الايرادية ، حيث تربط بين نسبتي هامش الربح ومعدل دوران مجموع الأصول في طريقة لتحليل أكبر قدر من بنود قائمتي الدخل والميزانية العمومية ، وذلك لمعرفة أوجه القصور أو أوجه التفوق:

=(ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات)*(صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصـــول)

ويتم تحليل بنود الأرباح من ايرادات وتكاليف ، وكذلك بنود المبيعات من كميات وأسعار بيع ، كما يتم تحليل الأصول التي تساهم بشكل مباشر في عملية الإنتاج من أصول ثابتة ومتداولة للوصول إلى الأسباب التي تزيد من العائد على الأصول.

- **العائد على صافي الأصول :**

طريقة الحساب = (صافي الربح / الأصول الثابتة الملموسة + رأس المال العامل) * 100

وهي طريقة تقليدية في قياس ربحية الشركات بواسطة رأس المال المستثمر الملموس ، أي الأصول التي تساهم بشكل مباشر في عملية الإنتاج.

- **العائد على حقوق المساهمين:**

طريقة الاحتساب = ((صافي الربح - عوائد الأسهم الممتازة والأقلية) / حقوق المساهمين بالأسهم العادية) * 100

وتعرف أيضا باسم العائد على القيمة الصافية (Pétun on . Net mort) ، وتستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين ، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم ، كمردود على مخطرتهم في توظيف أموالهم . وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة فى توظيف أموال المساهمين.

- **العائد على رأس المال المستثمر** :

طريقة الاحتساب = (ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الأصول - المطلوبات المتداولة)) * 100

وتدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الاستثمارات الرأسمالية . ومن وجهة نظرة استثمارية فان هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض ، وإلا فان أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تخفيض أرباح المساهمين

- **العائد على متوسط رأس المال المستثمر :**

ويحسب كما يلي:

= (صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة)* 100

وتساعد هذه النسبة في إعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة ، وخصوصا في الحالات التي يتغير فيها رأس المال المستثمر بشكل كبير خلال السنة المالية

3- صافي ربح السهم :

طريقة الحساب = (صافي الربح / المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة)* 100

حسب المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثين . فان صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي الربح والخسارة بعد طرح الأرباح المجمعة لحملة الأسهم الممتازة ، وجميع بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة بما فيها مصروف الضرائب والبنود غير العادية وحقوق الأقلية تدرج في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة [1].

الفرع الثاني : نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية، فهي تعطي إيجابيات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة [2] .كما تعكس ربحية المؤسسة العلاقة بين الأرباح المحققة و الاستثمارات المادية و المالية التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة [3]

و لحساب المردودية في المؤسسة، تستخدم ثلاث أنواع من النسب:

1- المردودية التجارية :

تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، و تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري .فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية و كفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، [4] و يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = الربح الإجمالي / رقم الأعمال

[1] فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، ص48-49.

[2] محمد صالح الحناوي ، **الإدارة المالية للتحليل المالي لمشروعات الأعمال** ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 451.

[3] منير شاكر ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008، ص78.

[4] عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2001 ـ ص 82.

2- المردودية الاقتصادية :

تهتم الإدارة المالية بمؤشر المردودية الاقتصادية و تتابع تغيراته عبر السنين، باعتباره أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة، و من خلاله يمكن التعرف على جوانب القوة و الضعف للمؤسسة، فيدل ارتفاعه على كفاءة السياسات التشغيلية و القرارات التي اتخذتها الإدارة المالية في المؤسسة، و كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة استخدام أصولها، يدل ارتفاع هذه النسبة على الاستخدام الأمثل للأموال، و يمكن حسابها بالشكل التالي:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية /مجموع الأصول

3- المردودية المالية :

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، و تمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، و كلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم [1]، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

المطلب الرابع : حدود استخدام أسلوب النسب المالية

هناك بعض العوامل التي تحد من أهمية النسبة المالية في هذا المجال وهي :

- تنبثق النسب المالية من بيانات القوائم المالية لتعبر عن العلاقات المالية ، لذا ترث ما فيهما من ضعف.

- التحليل الكمي بالنسب ساكن وتصفوي في طبيعته ، أي أن النسب تفرض أن المشروع يستوقف عن العمل وتقيس كفايته وسيولته وربحيته وقدرته على السداد في لحظة معينة ، وهي اللحظة التي أعدت فيها القوائم المالية ، ومنطقها في معظم الأحيان هو معرفة القدرة على التسديد فيما لو توقف المشروع أو صفيت أعماله أو لو هبطت قيمة أصوله وأرباحه.

- النسبة في حد ذاتها رقم بدون دلالة إلا إذا قورنت بغيرها ، وهذا يستوجب استعمال المعايير المختلفة التي يتم العمل بها .

[1] مبارك لسلوس ، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص52.

- من الصعب تحديد أسباب التغيير في النسبة بالسرعة المطلوبة ، فقد يكون تغير النسبة ناتجا عن أحد الاحتمالات التالية : زيادة البسط وثبات المقام أو العكس ، تغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة ، تغير البسط والمقام بمقادير متفاوتة .

- عندما نستعمل النسب المالية لمقارنة أداء شركة ما بأداء شركة أخرى من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أي اختلافات في الأسس المحاسبية المعدة عليها ميزانيتي الشركتين .

- توجد عدة مشاكل للحكم على النسب المالية حيث يتطلب الحكم عليها مقارنتها بأحد المعايير المستعملة وترث هذه المقارنة العيوب التي تمت الإشارة إليها في المعيار المستعمل في المقارنة.

- توجد كذلك مشكلات تتعلق بالتضخم حيث تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بضرورة إظهار الأصول في الميزانية وفقا لقيمتها الدفترية وليس وفقا لقيمتها التصفوية ، وقد يكون هذا المبدأ مقبولا في ظل الظروف الاقتصادية العادية .

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنتناول في هذا المبحث مفهوم التوازن المالي في المطلب الأول و مؤشرات التوزان المالي في المطالب الأخرى .

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

يعرف التوازن المالي بأنه" الحالة التي يظل معها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وكذلك يحقق اليسر المالي بنسبة معينة و السيولة للمؤسسة." [1]

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

سيتم حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية حيث أنها لا تعطي أو تعكس الحالة المالية و الفعلية للمؤسسة، و من اجل هذا بتم اللجوء إلى الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية [2] .

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسين و هما هدف السيولة و هدف الربحية، و أن احتفاظ المؤسسة بسيولتها كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهميها، و من جهة ثابتة ينبغي على المسير المالي يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة و ذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الأجل و الاستثمارات طويلة الأجل، و أن استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوافق بين الهدفين المتناقضين[3].

---

[1] شباح نعيمة ، **دور التحليلي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، منشورة ، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008 ص 66.

[2] رزيقة تالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، 2011 ، ص 28.

[3] مبارك لسلوس ، **التحليل المالي** ، تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 31.

المطلب الثاني: رأس المال العامل FR

الفرع الأول : تعريف رأس المال العامل **FR**

يعبر رأس مال العامل عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة، يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

يعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة ، و هو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال ، أو يقصد برأ س المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة ، و يستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير [1]

هو ذلك من الموارد الدائمة المستخدمة في تمويل و زيادة استخدامات دورة الاستغلال لأكثر من سنة و الموجهة للاستثمار و الزيادة في الطاقة الإنتاجية [2]

و هو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في الشكل سيولة، و يمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي المستقبل بما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي[3].

1- كيفية حساب رأس المال العامل :

- ✓ **أعلى الميزانية :** يركز على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له [4].

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل =(الأموال الخاصة + الديون الطويلة)– الأصول الثابتة

- ✓ **أسفل الميزانية :** يركز على هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

---

[1] شنوف شعيب ، مرجع سابق ، ص 214.

[2] يوسف قريشي ، **التسيير المالي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ن عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 83.

[3] جليلة بن خروف ،**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2009، ص 71.

[4] عادل عشي ، مرجع سابق ، ص50.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل =(قيم جاهزة +قيم محققة + المخزونات)– الديون قصيرة الأجل

2- الحالات التي يمكن يأخذها الرأس المال العامل الصافي الإجمالي

- **رأس المال العامل موجب: FR > 0** في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة و حققت فائض
- **رأس المال العامل سالب :FR<0** في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .
- **رأس المال العامل معدوم :FR=0** و هي حالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة [1]

[1] عبد الكريم اللطيف ، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم** ، مذكرة ماستر ، السداسي الأول ، قسم علوم التسيير تخصص محاسبة و جباية معمقة ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2014، ص70.

جدول رقم 01 : عوامل تغير رأس المال العامل

عوامل ارتفاع رأس المال العامل	عوامل انخفاض رأس المال العامل
-زيادة رأس مال المؤسسة. -ارتفاع القروض طويلة الأجل. -تكوين مختلف الاحتياجات. -تحقيق الأرباح. -التنازل عن الاستثمارات بالبيع. -الاهتلاكات. -تحصيل القروض المعدومة. -تحصيل القروض الممنوحة.	- النقص في الأموال الدائمة. -تخفيض رأس المال العامل. -توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخفيض. -حصول خسائر. -زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة (شراء أوراق مالية من مؤسسات أخرى). -الزيادة في مستوى المخازن بمواجهة الطلب الزائد. -ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية و الأجور.

المصدر :جليلة بن خروف، ، مرجع سابق ، ص71.

الفرع الثاني : أنواع رأس المال العامل

1- رأس المال العامل الصافي : هو فائض الأموال الدائمة من الأصول الثابتة المخصصة لتمويل جزء من الأصول المتداولة ، و يحسب بطريقتين كما يلي : [1]

رأس المال العامل الصافي (الدائم)=الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الصافي (الدائم)= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

2- رأس المال العامل الخاص : و هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة ، بعد تمويل الأصول الثابتة ، و يحسب بالعلاقة التالية : [2]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

من خلال حساب رأس مال العامل الخاص نستطيع الحصول على صورة أكثر دقة من التي يمنحها لنا رأس المال العامل الدائم، و هذا لأن رأس مال العامل الخاص يعتبر أداة للحكم على مدى الاستقلالية

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص46.

[2] عبد الكريم اللطيف ، مرجع سابق ، ص69.

المالية للمؤسسة، أي أن وجوده بقيم موجبة يدل على أن كامل الأصول الثابتة و جزء من الأصول المتداولة ممولة عن طريق أموال الملكية كما أنه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية.

3- رأس المال العامل الإجمالي : يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي تمثل إجمالي الأصول المتداولة ، و يحسب كمايلي :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول المتداولة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور؟[1]

4- رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ، و يحسب كما يلي :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي، تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير .[2]

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير، فإن رأس مال العامل وحده غير كافي لإصدار حكم حول تحقق التوازن المالي بين الاستخدامات و موارد المؤسسة، لذا يجب علينا حساب مؤشر آخر للتوازن المالي و المتمثل في احتياجات رأس مال العامل.

[1] ناصر دادي عدون ن مرجع سابق ، ص 49

[2] جليلة بن خروف ، مرجع سابق ، ص73.

المطلب الثالث: الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الفرع الأول : تعريف احتياج رأس المال العامل

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلة و أخرى خارجة و في كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها و مخزوناتها نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال،تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها و التي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس مال العامل = احتياجات التمويل الدورية – مصادر التمويل الدورية

حيث أن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة، أما موارد التمويل فتتمثل في الديون قصيرة الأجل، أو ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها، ويمكن تحديد احتياجات رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل = (قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل -سلفات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل =(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) -(الديون قصيرة الأجل -سلفات مصرفية)

الفرع الثاني : أنواع احتياج رأس المال العامل

- ✓ **احتياج الرأس المال العامل للاستغلال BFRex**

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – ديون الاستغلال[1].

- ✓ **احتياج رأس مال العامل للاستغلال BFRhex**

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – ديون خارج الاستغلال

[1] جليلة بن خروف ، مرجع سابق ، ص73.

- **الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العمل**

- ✓ **BFR>0:** إذا كانت قيمة BFR كبيرة و موجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية و التي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).
- ✓ **BFR<0:** في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال و الزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة و التقليل من الأرباح (حالة اختلال).
- ✓ **BFR=0**: موارد الدورة = احتياجات الدورة[1].

المطلب الرابع : الخزينة

أولا : تعريف الخزينة

عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.[2]

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال.

من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد حالة التوازن المالي، فإذا تمكنت من تغطية مختلف احتياجاتها، يكون رصيد الخزينة موجب و هي حالة فائض و في العكس تكون الخزينة سالبة و هي حالة عجز تعطى بالعلاقة التالية:

الخزينة = الموارد – الاحتياجات

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.

[1] عبد الكريم اللطيف ، مرجع سابق ، ص 73-74.

[2] جليلة بن خروف ، مرجع سابق ، ص 75.

ثانيا : الحالات التي يمكن أن تأخذها الميزانية

- ✓ **TR>0**

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل : في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- ✓ **TR<0**

رأس المال العامل <احتياج رأس المال العامل : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدلا الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، و بعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

- ✓ **0=TR**

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى) :إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، و يتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل[1].

[1] عبد الكريم اللطيف ، مرجع سابق ، ص75-76

خلاصة الفصل

في الأخير يمكننا القول أن القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، و كذلك تعد مؤشرات المالية الحديثة امتدادا وتطويرا لبعض المقاييس المحاسبية المقدمة في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، التي أبرزها مقياس الربح المتبقي ، بحيث تلعب نظم قياس الأداء دورا رئيسيا في كل من تطوير الخطط الإستراتيجية؛ و يعد كذلك مؤشر القيمة السوقية وسيلة اتصال تبين مستوى أداء المؤسسة المسعرة لجمهور المستثمرين في السوق المالي.

حيث تسمح النسب المالية والمؤشرات المالية بإعطاء صورة حقيقية عن الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات.و المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء مبنية على منظور خلق القيمة، باعتبار أن هذا الأخير يعد الركيزة لتحديد السعر العادل للأسهم، كما يمكن اعتباره بمثابة الهدف الذي يرضي كافة الأطراف المهتمة بالشركة خاصة المساهمين منهم.

الفصل الثالث

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين

تمهيد

المبحث الأول : تقديم شركة التامين واعادة التامين RAAC

المطلب الأول :نشأة الشركة الجزائرية التامين واعادة التامين

المطلب الثاني : التنظيم الهيكلي لشركة التامين واعادة التامين

المطلب الثالث : مهام و اهداف شركة التامين واعادة التامين

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي لشركة RAAC

المطلب الأول : عرض القوائم

المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC باسخدام المؤشرات

المطلب الثالث : قواعد نسب الملاءة

المبحث الثالث : تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC باسخدام النسب المالية

المطلب الأول : تحليل النسب المالية

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات المتعلقة بالأرصدة الوسيطية للتسبير

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالتأمين و شركائه وكذلك تقييم الأداء المالي و أهم النسب كالمؤشرات المالية المستخدمة فيه، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الف(CAAR) مع الواقع العملي، والمقارنة بين نتائج الدراسات السابقة و نتائج دراستنا الحالية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث:

المبحث الأول: تقديم شركة ا التأمين RAAC

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC

المبحث الثالث : تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC باسخدام النسب المالية .

المبحث الاول : تقديم الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين RAAC

يمكننا تقديم الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين من خلال قيامنا بتقديم نشاطها وكذا استعراض اهم المراحل التي مرت بها بالإضافة الى التطرق للهيكل التنظيمي للشركة ، مع ابراز مهامها واهدافها واهم منتوجاتها خلال 2019-2021

المطلب الأول : نشأة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين

انشئت الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين كشركة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ، وهي من الشركات التي كانت السبب الرئيسي في مغادرة أغلبية الشركات الاجنبية وذلك نتيجة القانون 63/197 المؤرخ في 08/06/1963 . حيث عرفت نشأة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين تطورات مختلفة منذ الاستقلال حتى يومنا هذا وقد جاءت هذه التطورات متزامنة مع مراحل نمو الاقتصاد الوطني الذي عرفته البلاد ، والتي يمكن عرضها في ما يلي:

الفرع الأول : مرحلة ما قبل التخصيص (1963-1972) :

طبقا للمرسوم الصادر في 15-10-1963 بدأت الشركة تطبق قانون التنازل الاجباري حيث يتم اجبار كافة الشركات الاجنبية التي كانت تمارس نشاطها داخل الجزائر بالتنازل عن % 10 من اقساط التامين او الاشتراكات للشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين . وبهذا كان النشاط الاول للشركة هو اعادة التأمين ، حيث في 26-02-1964 وبقرار من وزارة المالية سمح للشركة بتوسيع مجال نشاطها وممارسة عملية التامين المباشر اصافة الى اعادة التامين . وفي سنة 1966 لم تقبل الشركات الاجنبية الخضوع للقانون الجزائري (التنازل القانوني) ، لذا قررت الدولة ان تكون عملية التامين حكرا لها وعوضت هذه الشركات بالشركة الجزائرية للتامين ، وبعد صدور الامر رقم 97-116 المؤرخ في 27-05-1968 أصبحت هذه الشركة تحت وصاية الدولة وبمقتضاه عوصت الشركة جميع الوسطاء .

الفرع الثاني : مرحلة التخصص (1973-1985) :

تم انشاء الشركة المركزية للتامين ، وذلك بموجب القرار رقم 73/54 المؤرخ في 01-10-1973 ، وتطبيقا لهذا القرار سلمت الشركة محل الدراسة في سنة 1973 كل عمليات اعادة التامين الى الشركة المركزية لإعادة التامين واصبحت الشركة محل الدراسة شركة تامين كأي شركة.

وفي سنة 1976 وبعد افرار مبدا التخصص لشركات التامين من قبل الدولة اصبحت كل شركة تغطي نوع واحد من الاخطار ، فنجد:

- الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين تختص في تأمين الاخطار الصناعية ؛
- شركة الجزائر للتامين تختص في تأمين الاخطار العامة ؛
- الشركة المركزية لإعادة التامين تختص في اعادة التامين

وبهذا ومنذ سنة 1976 بدأت الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين بممارسة كافة عمليات التامين الخاصة بالأخطار الصناعية ، اصافة الى :

-تامين المسؤولية المدنية ؛

-تامين الحرائق ؛

-تامين النقل (جوي ، بحري وبري) .

الفرع الثالث : مرحلة ما بعد التخصص من سنة (1985-1989) :

عرف تامين النقل بالشركة محل الدراسة تطورا ملحوظا وهذا ما دفع بها الى تسليم حافظة النقل للشركة الجزائرية لتامين النقل ، وبموجب المرسوم 03-04-1985 انشات الشركة الجزائرية لتامين النقل واحتفظت الشركة محل الدراسة بحافظتها للأخطار الصناعية ، كما تبع ذلك رفع مبدا التخصص في سنة 1989 واتجهت الشركة من جديد الى اعادة هيكلة نفسها والى تطوير حافظتها في تأمينات النقل ، السيارات ، الاخطار المتعددة للسكنات وتامين الأشخاص .

ومباشرة بعد استقلالية المؤسسات والغاء مبدا التخصص لشركات التامين كان من المفروض ان يشهد التامين منافسة وتطورا كبيرا ، الا انه حدث العكس حيث لوحظ انكماش نمو نشاط التامين خاصة في الفترة الممتدة بين 1991-1995 وهذا ما جعل الدولة والوزارة الوصية تفكر في اجراء تعديل للقوانين التي تنظم نشاطات قطاع التامين ، فكان ذلك بإصدار الامر رقم 95/07 المؤرخ في 25-01-1995 والذي اخذت تغييرات عميقة لها علاقة مباشرة مع التوجه نحو اقتصاد السوق ، وما ميز هذا القرار هو الغاء احتكار الدولة لقطاع التامين ، وانشاء بعض الآليات الجديدة لتنظيم ومراقبة اكثر لهذا النشاط والسماح للخواص والشركات الاجنبية بممارسة عمليات التامين داخل الجزائر .

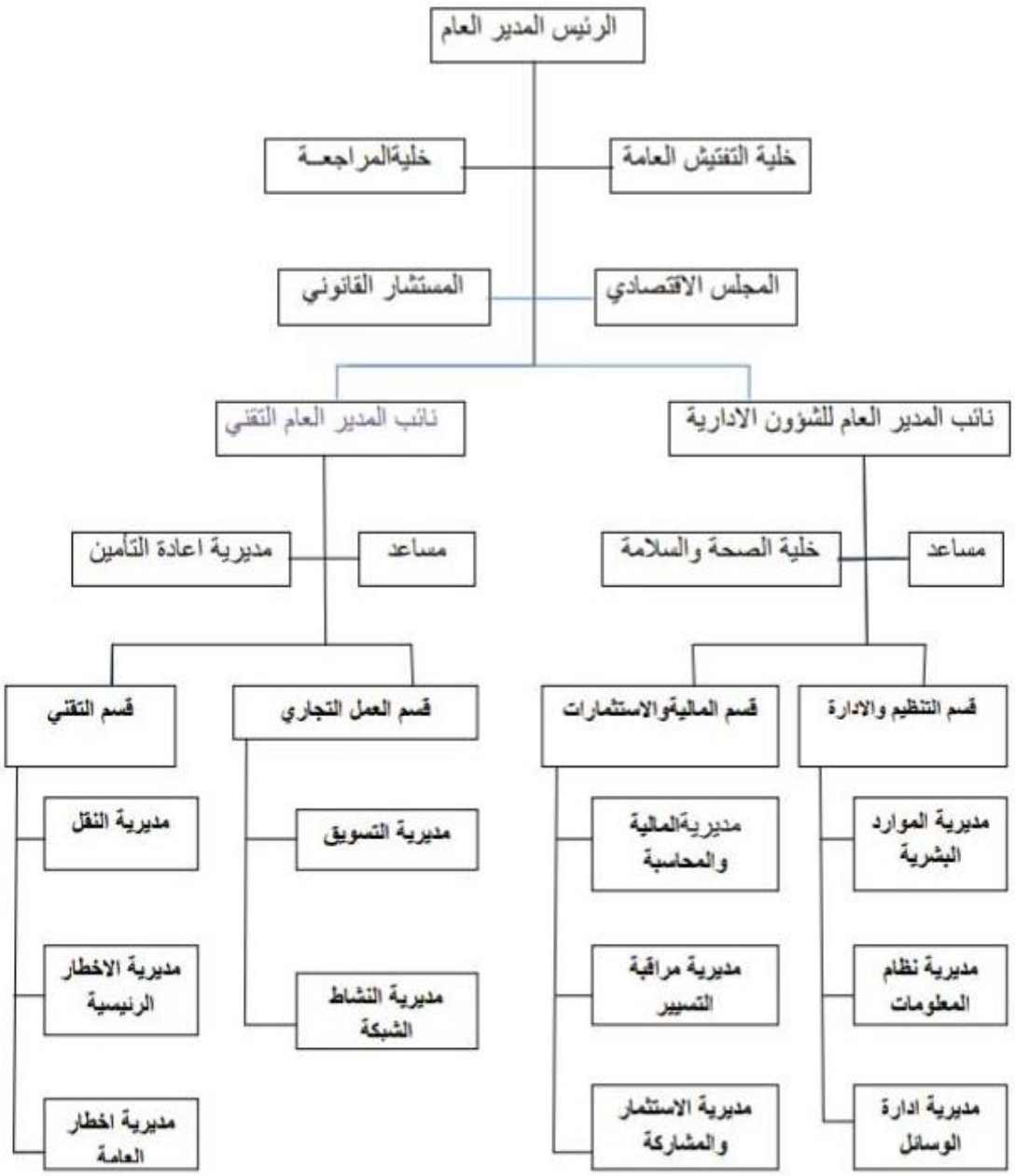
وبهذا أصبحت تنشط في محيط تنافسي يسمح بتحسين جودة الخدمة من جهة وتنمية السوق من جهة اخرى وفي نفس السنة اي في سنة 1995 تخلت الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات ، غير انه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 344/95 المؤرخ في 30-10-1995 المتعلق براس المال الاجتماعي الادنى لشركات التامين سمح للشركة محل الدراسة باستعادة مكانتها فيما يخص فرع اعادة التامين ، وبذلك في سنة 1988 استرجعت نشاطهابأكمله كشركة جزائرية للتامين واعادة التامين

المطلب الثاني : التنظيم الهيكلي للشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين

يقع المقر الاجتماعي للشركة محل الدراسة بالجزائر العاصمة حيث يمثل الجهاز المركزي للشركة لقد تطور هيكل الشركة محل الدراسة من هيكل توظيفي الى هيكل تنظيمي فالهيكل التنظيمي هو مخطط توظيفي لهيكل الشركة يبين اجهزتها الادارية ومختلف الوظائف المتعلقة بنشاط هذه الشركة .

تتكون الشركة الجزائري للتامين واعادة التامين من مجموعة من المديريات ، هذه الأخيرة تتكون بدورها من مجموعة من الاقسام وفيما يلي نموذج للهيكل التنظيمي للشركة.

التنظيم الهيكلي للشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين



المصدر : وثائق الشركة

المطلب الثالث : مهام و اهداف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين

الفرع الاول : المهام

تتمثل مهام الشركة محل الدراسة في ثلاثة وظائف اساسية هي:

1- **ممارسة كل عمليات التامين** : وهي التأمينات الخاصة بالأنواع الثلاثة التالية :

-الحرائق والاخطار المشتقة ؛

-الاخطار المتعددة ذات الطابع الصناعي ؛

-النقل الجوي ، البحري والبري ؛

-تامين السيارات والاخطار المتعددة والسكنات والحرفيين ؛

- تامين الاشخاص.

2- **ممارسة عمليات اعادة التامين** : تحتوي الشركة محل الدراسة على مديرية اعادة التامين المركزية منذ 1963 ، هذه الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا فيما يخص عمليات اعادة التامين حيث بلغت مبيعاتها لسنة 2010 6.43 مليار دينار جزائري مقابل 5.35 مليار دينار جزائري خلال سنة 2019 وهذا ما يقارب نسبة زيادة تقدر ب : 20 حيث ان هذه الزيادة تتعلق أساسا بفرع التامين على النقل ، وخاصة اقساط التامين للشركة الجزائرية للخطوط الجوية.

اما فيما يخص المنتجات الواردة من شركات اعادة التامين فقد بلغت 984.5 مليون دينار اي بزيادة قدرها 4.5 عن العام السابق سنة (2019) وهذا مع الاخذ بعين الاعتبار انخفاض في الصناعة الهندسية اي بنسبة 1.1- عن السنة السابقة ، وتصفية الاستثمارات المتصلة بها بمبلغ قدره (-637 مليون دينار جزائري) في عام 2021 مقارنة بعام 2019

3- **التوظيفات المالية** : الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين تقوم حاليا بالعديد من التوظيفات المالية ، حيث تقوم الشركة محل الدراسة بدور وسيط للدولة من جهة والنشطاء والمؤسسات من جهة اخرى ، حيث تقوم أيضا ببيع سندات الخزينة العمومية ، بالإضافة الى هذا فهي تقوم بالمساهمة في العديد من رؤوس الأموال للشركات الأخرى .

الفرع الثاني : اهداف الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين :

تعمل الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين على تحقيق ما يلي :

-تقوية وضعيتها في سوق تامين المخاطر الصناعية وذلك بتوجيه القوى نحو الحفاظ على الاملاك الصناعية الوطنية ؛

-تحسين الإنتاجية من طرف الاعوان وذلك بصمان افضل تنظيم لهم ؛

-تعمل ايضا على المحافظة على حصتها في السوق وهذا تحت عامل المنافسة بعد ازالة التخصص على التأمينات ، حيث في هذا الاطار الشركة محل الدراسة مجبرة على التوجه نحو تغطية مخاطر جديدة ؛

- تطوير فروع التأمين الأخرى كتامين النقل ، تأمين الاشخاص والسيارات ؛

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC

المطلب الأول : عرض القوائم

الفرع الأول: عرض اصول المؤسسة

1- جانب الأصول للفترة 2019-2021:

الجدول رقم 2 : يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة 2019-2021

(الوحدة: الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	58074815.10	61233222.50	59295202.30
مجموع الأصول الثابتة	58074815.10	61233222.50	59295202.30
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال	92 335 885,47	61 254 666,05	59295202.30
قيم قابلة للتحقيق	190925499.22	203036955.47	244366800.22
قيم جاهزة	26555796.66	29433700.26	35066900.66
مجموع الأصول المتداولة	320811155.03	298655300.77	355722911.35
مجموع الأصول	359854055.87	355883055.87	400035125.14

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين RAAC

2- جانب الخصوم للفترة

الجدول رقم 3: يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة 2019-2021

(الوحدة: الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021
الأصول الدائمة			
الأموال الخاصة	**142 918 773,75**	**202 547 696,50**	**262 176 619,25**
ديـــون طويلـــة و متوسطة الأجل	**162 973 499,95**	**93 185 316,7**	**51 680 966,63**
مجمـــوع الأمـــوال الدائمة	**305 892 273,70**	**295 733 013,24**	**313 857 585,88**
الديون قصيرة الأجل	**63 008 720,50**	**60 159 053,60**	**66 018 334,38**
مجمـــوع الـــديون قصيرة الأجل	**63 008 720,50**	**60 159 053,60**	**66 018 334,38**
مجموع الخصوم	**368 900 994,20**	**355 892 066,84**	**404 024 127,20**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين CAAR

الفرع الثاني : عرض جدول حسابات النتائج للفترة2019-2021

الجدول رقم4 : يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2019-2021

(الوحدة : الدينار الجزائري)

رقم الحساب	البيان	2019	2020	2021
70	قسط التأمين عن العمليات المباشرة	455 719 782,95	471 364 805,36	551 249 853,5
72	التعويضات المؤجلة	335 978 420,52	370 976 777,54	408 102 700,05
1	رقم الأعمال الصافي	791 698 203,47	842 341 582,90	959 352 553,59
60	أداءات عن الكوارث في العمليات	456 489 179,45	390 040 003,12	293 045 320,86
61.62	المصالح الخارجية و مستهلكات أخرى	32 510 949,61	34 077 419,05	32 435 485,38
2	استهلاكات السنة الملية	489 000 129,06	424 117 422,17	325 480 806,24
3	القيمة المضافة	302 698 074,41	418 224 160,73	633 871 747,35
63	أعباء المستخدمين	175 039 539,83	209 890 881,66	228 041 794,77
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات الشبيهة	9 162 132,94	9443 002,33	11 406 522,11
4	الفائض الإجمالي للاستغلال	118 496 401,64	198 890 276,74	394 423 430,47
75	إيرادات العمليات الأخرى	456 431,73	9 777 497,05	4 693 349,40
78	استًرجاع خسائر القيمة و المؤونات	9 683 286,96	12 375 080,55	853 236,76
65	أعباء العمليات الأخرى	152 146,21	3 214 543,81	10 701 413,85
68	مخصصات المؤونات و الإهلاك و خسائر	21 390 579,71	29 192 788,99	12 026 876,01

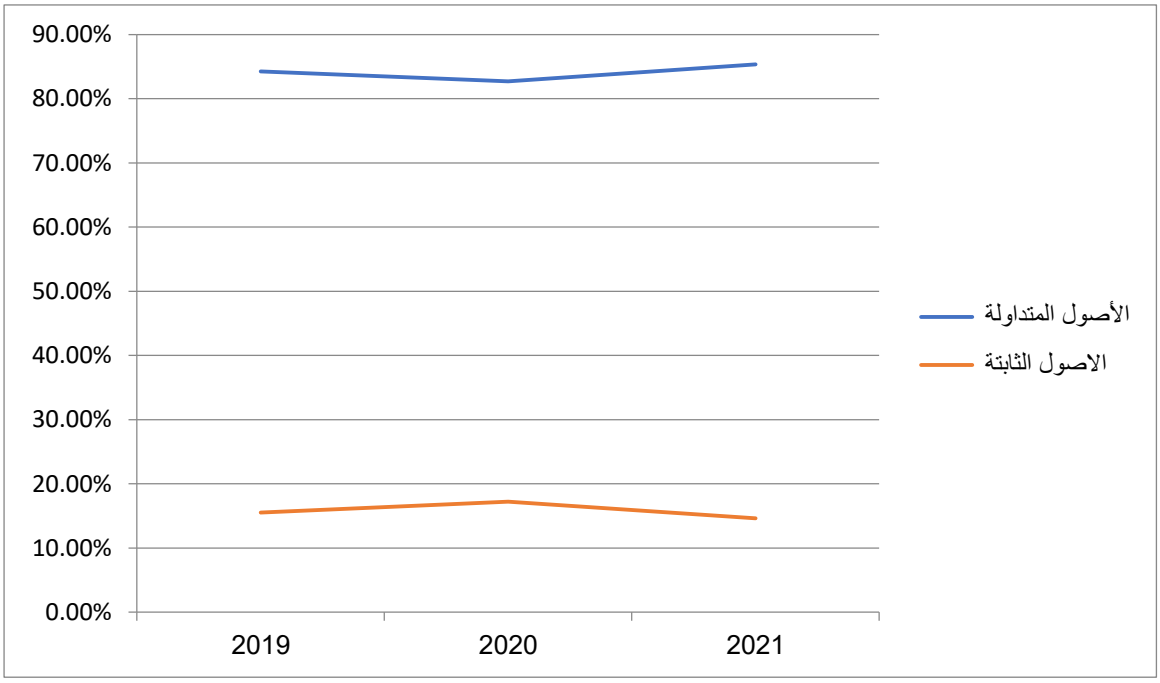
	القيمة			
5	النتيجة العملياتية	107 093 394,41	188 635 521,54	389 241 726,77
76	الإيرادات المالية	57 474 134,72	58 217 330,15	58 981 257,08
66	المصارف المالية	-	-	-
6	النتيجة المالية	57 474 134,72	58 217 330,15	58 981 257,08
7	النتيجة قبل فرض الضريبة	164 567 529,13	246 852 851,69	448 222 983,85
698.695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	839 032 619,50	878 406 335,45	917 780 051,40
692.693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	696 113 845,75	675 858 638,95	655 603 432,1
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	142 918 773,75	202 547 696,50	262 176 619,25
77	عناصر غير عادية (ايرادات)	-	-	-
67	عناصر غير عادية (أعباء)	-	-	-
9	النتيجة غير العادية	-	-	-
10	صافي الربحية المالية	142 918 773,75	202 547 696,50	262 176 619,25

المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC باسخدام المؤشرات

الفرع الاول : تحليل التطور النسبي لأصول وخصوم الميزانية المالية الفترة 2019-2021

- تحليل أصول الميزانية المالية

شكل البياني رقم (1) يمثل : التطور النسبي لأصول الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على Excel

التعليق :

يبين الشكل رقم (1) أن الأصول الثابتة كانت متذبذبة تارة منخفضة وتارة أخرى مرتفعة ففي سنة 2019 كانت تقدر نسبتها بـ 15.5 % ، وفي سنة 2020 ارتفعت إلى 17.20 % ، أما سنة 2021 انخفضت إلى 14.60 % ، أما الأصول المتداولة كانت فكانت سنة 2019 تقدر بـ 84.25 % وانخفضت سنة 2020 إلى 83 % ثم ارتفعت سنة 2021 إلى 85 %

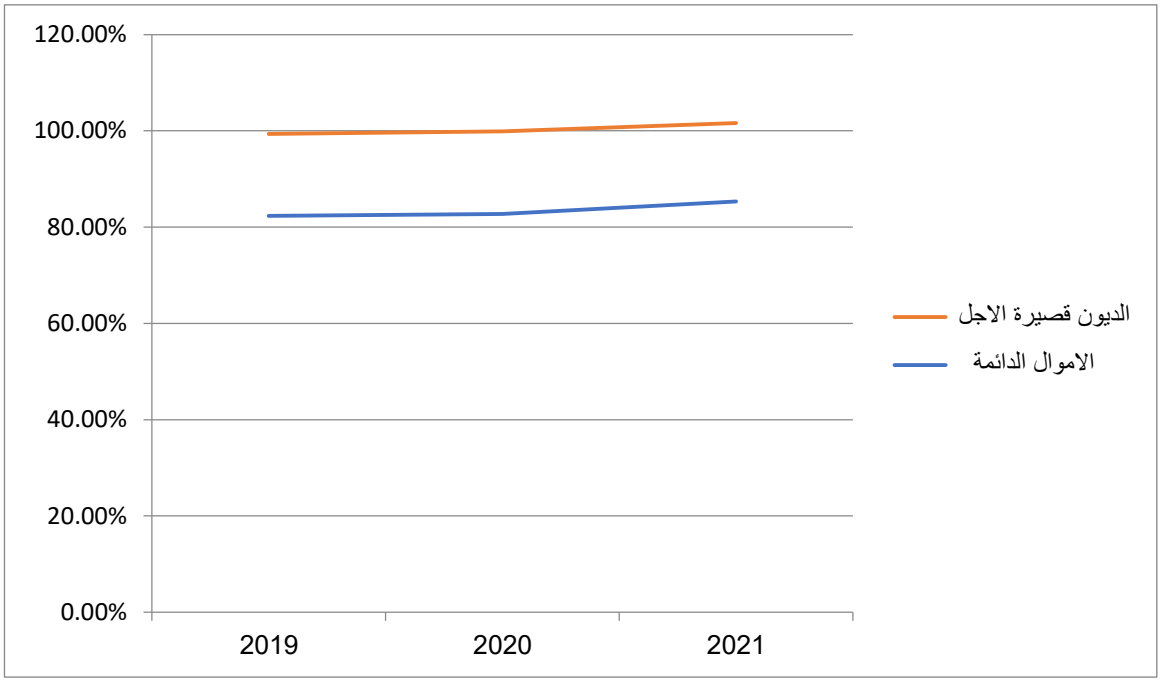
التفسير:

يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى الارتفاع والانخفاض في الاستثمارات الثابتة أي التثبيتات العينية الأخرى ، وهذا ما يدل على الاعتماد المتزايد على الاستثمار في دورة الاستغلال ، أما الأصول

المتداولة فيعود التذبذب الحاصل فيها إلى الانخفاض في قيم الاستغلال ، هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

- تحليل خصوم الميزانية المالية :

شكل البياني رقم (2) يمثل : تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق :

من خلال الشكل البياني رقم (2) يتضح أن : الأموال الدائمة في تذبذب حيث كانت نسبتها في سنة 2020 تقدر بـ 83 % أما سنة 2019 فانخفضت إلى 82.35 % ، وكذلك الديون قصيرة الأجل كانت في تناقص حيث كانت في سنة 2019 تقدر نسبتها بـ 17 % أما سنة 2021 فقدرت نسبتها بـ16.30 % وهذا راجع إلى الانخفاض في الديون قصيرة الأجل .

التفسير : نفسر التذبذب الحاصل في الخصوم ب - :

يمكن تفسير التذبذب في الأموال الدائمة بالتذبذب في الأموال الخاصة والانخفاض في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ، أما الديون القصيرة الأجل فالتناقص في نسبتها فهو راجع إلى لانخفاض في الديون القصيرة الأجل

الاستنتاج :

من خلال تفسيرنا للأصول وخصوم الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين نستنتج أن :

- الشركة كانت في حالة جيدة حيث أنها لم تحقق خزينة سلبية.

- حققت خصوم و أصول في تزايد خلال فترة الدراسة .

الفرع الثاني: تحليل المؤشرات المالية

1- مؤشر رأس المال العامل : (FR)

الجدول رقم (5) : يمثل حساب رأس المال العامل الدائم 2019-2021(الوحدة : الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة A	300897270.50	299744011.25	312879544.55
الأموال الثابتة B	57080845.30	62245777.08	58396204.80
المال العامل الدائم A-B	243816425	237498234	254483340

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين RAAC

التعليق :

من خلال الجدول رقم (5) يتبين أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث حيث حقق سنة 2019 ما قيمته243816425 د.ج ، ثم انخفض بشكل طفيف سنة 2020 حيث قدر بـ 237498234 د.ج ، ولكنه عاد إلى الزيادة سنة2021.

الجدول رقم (6) : يمثل حساب رأس المال العامل الخاص 2019-2021(الوحدة : الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021
الأموال الخاصةA	140900777.70	200544690.50	260177620.20
الأموال الثابتة B	57080845.30	62245777.08	58396204.80
رأس المال العامل الخاص A-B	83819932.40	138298913	201781415

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين RAAC

التعليق :

يتبين من خلال الجدول رقم (6) أن قيمة رأس المال العامل الخاص كانت موجبة خلال فترة الدراسة حيث حققت سنة 2019 ما قيمته 83819932.40 د.ج ، واستمرت هذه الزيادة أيضا سنة 2021 قدرت بـ 201781415 د.ج وهذا ما يدل على أن الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون اعتمادها على الموارد الخارجية

الجدول رقم (7) : يمثل حساب رأس المال العامل الصافي 2019-2021(الوحدة : الدينار الجزائري)

البيان	2019	2020	2021
مجموع الأصول A	366900994.20	350882055.84	400026125.20
الأصول الثابتة B	57080845.30	62245777.08	58396204.80
رأس المال العامل الإجمالي A-B	309820149	438636279	341629920

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين RAAC

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي حقق قيم كلها موجبة خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ أن هناك انخفاض سنة 2019 ثم رجعت إلى الزيادة سنة 2020

2- مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل : (BFR)

الجدول رقم (8) : يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل2019-2021

البيان	2019	2020	2021
الأصـول المتداولـة ماعـدا القـيم الجاهزة A	310282259.28	292337997.07	344585876.79
الـديون قصـيرة الأجـل ماعـدا السلفيات البنكية B	63008720.50	60159053.60	66018334.38
احتياجات رأس المال العامل A-B	247273538.78	232178943.47	278567542.41

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين CAAR

التعليق:

يتبين من خلال الجدول رقم (8) أن الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاث للدراسة ولكنه شهد انخفاض سنة 2020 ثم رجع للزيادة سنة 2021

3- مؤشر الخزينة : (T)

الجدول رقم (9) : يمثل حساب الخزينة 2019-2021

البيان	2019	2020	2021
رأس المـال العامـل الإجمـالي A	309820149	438636279	341629920
احتياجـات رأس المـال العامـل B	247273538.78	232178943.47	278567542.41
الخزينة A-B	62546610.2	206457336	63062377.6

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينCAAR

التعليق:يبين الجدول أعلاه أن رصيد الخزينة للمؤسسة موجب خلال فترة الدراسة حيث شهدت انخفاض سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ، ثم رجعت إلى الزيادة في سنة 2021 حيث حققت ما قيمته 63062377.60 د . ج ، ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل و هذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة ، وهو ما يدل على أن للمؤسسة و فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة

تفسير وتحليل المؤشرات المالية يمكن تفسير نتائج المؤشرات المالية:

1- **رأس المـال العامـل** : تفسر الزيادة في رأس المال العامل بأنه للمؤسسة القدرة على تمويل استثماراتها وأصولها المتداولة ، وهذا كله راجع إلى زيادة الأموال الخاصة أي أنه للمؤسسة هامش أمان جيد.
2- **الاحتياج في رأس المال العامل** : هذا يفسر أن احتياجات الدورة كانت أقل من موارد الدورة وهذا يعني أن الشركة استطاعت تغطية استخدامات الاستغلال بموارد الاستغلال ، وهذا كله راجع إلى زيادة قيمة الديون قصيرة الأجل .
3- **الخزينة** : ما يفسر هذا أن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يعتبر بالشيء الجيد للمؤسسة ، وهو ما يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة

الاستنتاج : نستنتج من خلال التفسير ما يلي :

- أن الشركة حققت نتائج ايجابية خلال فترة الدراسة .

- حققت الشركة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة لأنه كانت احتياجات رأس المال العامل أقل من رأس المال العامل الصافي .

المطلب الثالث : قواعد قياس الملاءة

يتم قياس الملاءة المالية لشركات التأمين بمجموعة من المؤشرات والنسب يمكن اختصارها في الجدول :

النسبة	طريقة حسابها	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/ إجمالي التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مال أو الإفلاس.
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	رأس المال الحر / تقسيم إجمالي الاستثمارات	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض المالية.ٌ القيمة السوقية للأوراق
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	الأموال الخاصة/ الأوراق المالية المستثمرة	تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول **الثابتة** /الأموال الخاصة	تمثل مدى تغطيةَ أموال شركة التأم الخاصة أصولها الثابتة.
التعويضاتٌ للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث ستحسن أن تقترب من الواحدٌ الصحيح.
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن تكون اكبر من الواحد

المصدر : سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية : دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، البحوث، جامعة 08 ماي 1945قالمة – الجزائر، ص.8

المبحث الثالث : تقييم الاداء المالي لشركة التأمين RAAC باسخدام النسب المالية

سوف نستعرض في هذا المبحث النتائج التفصيلية لدراسة التي تم التوصل إليها حيث قسم هذا المبحث إلى مطلبين ، الأول يضم نتائج الدراسة أما الثاني يضم مناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول : تحليل النسب المالية :

الفرع الاول : نسب السيولة :

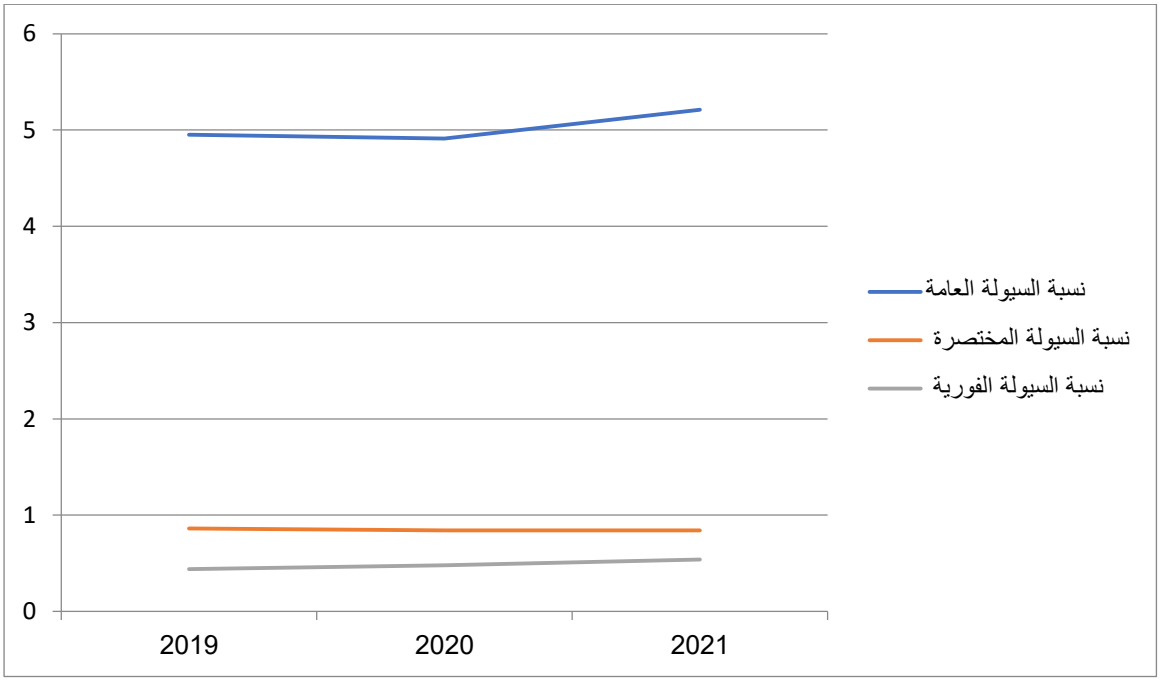
تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند أجال استحقاقها .

الجدول رقم (10) : يمثل حساب نسب السيولة 2019-2021

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	4.95	4.91	5.21
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة – المخزونات /الديون قصيرة الأجل	0.86	0.84	0.84
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل	0.44	0.48	0.54

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمين CAAR

شكل البياني رقم (3) يمثل : تطور نسب السيولة في الفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق :

من خلال الجدول والشكل البياني رقم (3) و (10) نلاحظ أن كل نسب السيولة في تزايد مستمر حيث يتبين أيضا أن هناك تذبذب طفيف في نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة المختصرة– .

- **نسبة السيولة العامة** : كانت هذه النسبة تفوق نسبة 100 % ما يعني هذا أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون القصيرة الأجل كما تشير هذه النسبة إلى أن الشركة تحقق فائضا في السيولة وهي متوازنة ماليا .

فهذا يعني أن الشركة لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل

- **نسبة السيولة المختصرة** : شهدت هذه النسبة تطورا خلال فترة الدراسة مع أنها لم تفق نسبة 100 % أي أنه مقابل كل دينار واحد من الخصوم الجارية هناك 0.86 د . ج من الأصول سريعة التحول إلى نقديات ، بالمقابل 0.84 د.ج في سنة 2022 ، وهذا ما يدل على أنه مؤشر جيد لأنه مرتفع بالمقارنة مع النسب المعيارية التي تتراوح بين 30 % و 50 - %

- **نسبة السيولة الفورية** : هذه النسبة كانت تشهد تطورا ملحوظا وهي لم تتعدى نسبة 100 % وهذا بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة وإذا فاقت نسبة 100 % فإن ذلك يؤثر بالسلب على ربحية الشركة ،

حيث انحصرت بين 40 % و 55 % ، حيث أنها تعدت النسبة المعيارية التي تتراوح بين 20 % و 30 % حيث أن هذه الزيادة الكبيرة عن النسبة المعيارية تدل على الفائض في النقديات غير مستقل أو عدم تجديد للاستثمارات

الاستنتاج : نستنتج من خلال التعليق والتفسير ما يلي

- نسب السيولة كلها كانت جيدة ، حيث أن نسب السيولة جعلت الشركة توفي بالتزاماتها قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية فقد تجاوزت القيم المعيارية فهذا يؤثر على ربحية الشركة بالسلب .

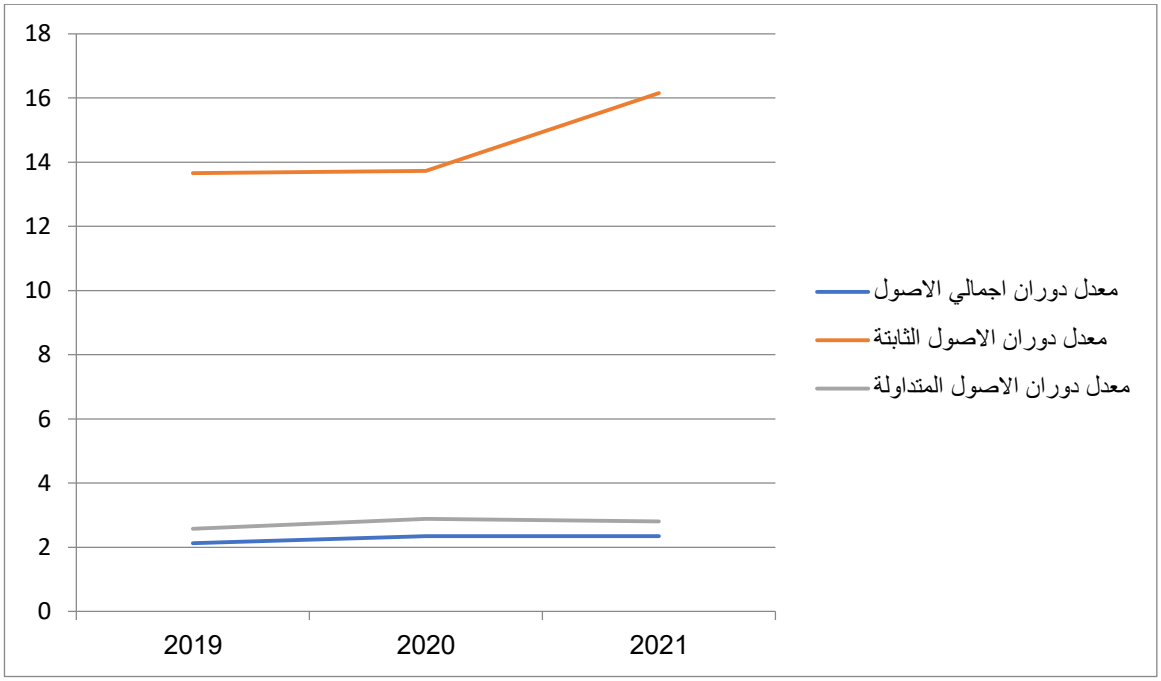
- نسب النشاط : تقيس هذه النسب المقدار الذي يساهم به كل عنصر مستثمر في أصول الشركة في تحقيق رقم الأعمال ، أداة فعالة لإدارة الشركة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها

الجدول رقم (11) : يمثل حساب نسب النشاط 2019-2021

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	**المبيعات الصافية / مجموع الأصول**	**2.13**	**2.35**	**2.35**
معل دوران الأصول الثابتة	**المبيعات الصافية /مجموع الأصول الثابتة**	**13.66**	**13.73**	**16.15**
معدل دوران الأصول المتداولة	**المبيعات الصافية /الأصول المتداولة**	**2.57**	**2.88**	**2.80**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينCAAR

شكل البياني رقم (4) يمثل : تطور خصوم الميزانية المالية المختصرة في الفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق : يتبين من خلال الشكل البياني رقم (4) :

- بلغ أدني معدل لإجمالي الأصول للمؤسسة 2.13 سنة 2019 ، فيما بلغ أقصى قيمة هي 2.35 سنة 2021 ، هذا يعني أن كل دينار واحد استثمرته الشركة قد حقق لها 2.35 د . ج من رقم الأعمال سنة 2021 ، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة وهو بالشيء الجيد للمؤسسة .

- شهد معدل دوران الأصول الثابتة في الشركة أدنى قيمة له 13.66 سنة 2019 ، أما سنة 2021 فقد حققت أقصى حد بلغ ما قيمته 16.15 ، و هذا يعني أن كل دينار استثمرته الشركة في الأصول الثابتة قد حقق لها 16.15 د . ج كأقصى حد من رقم الأعمال ، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة

- أما معدل دوران الأصول المتداولة فقد بلغ أقصى حد لها 2.88 سنة 2020 وأدنى حد لها سنة 2019 حيث بلغ 2.57 مما يعني هذا أن كل دينار استثمرته الشركة في أصولها المتداولة قد حقق لها 2.88 د . ج كأقصى قيمة من رقم أعمالها ، و 2.57 د.ج كأدنى قيمة من رقم أعمال الشركة .

الاستنتاج : نستنج من خلال خلال التعليق مايلي:

- نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر.

الفرع الثاني : نسب التمويل :

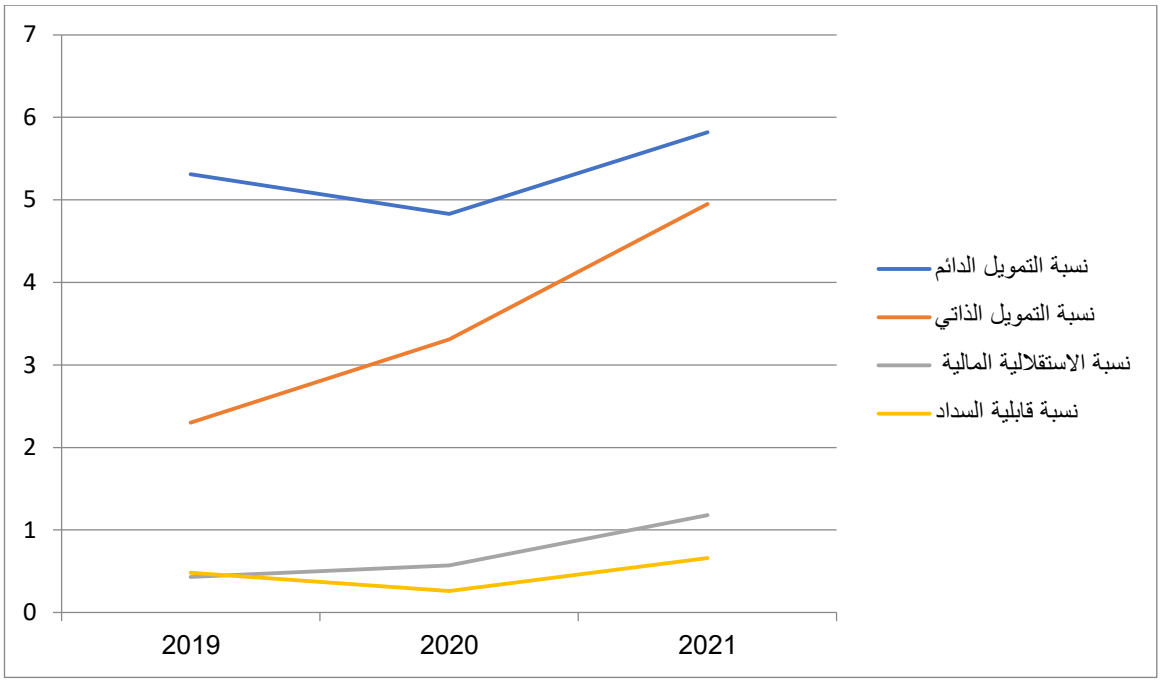
تقيس هذه النسب درجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل نشاطها .

الجدول رقم (12) : يمثل حساب نسب التمويل 2019-2021

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	5.31	4.83	5.82
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	2.30	3.31	4.95
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0.43	0.57	1.18
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون /مجموع الأصول	0.48	0.26	0.66

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينCAAR

شكل بياني رقم (5) : تمثل تطور نسب التمويل خلال للفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق :

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (5) أن :

- نسبة التمويل الدائم : جاءت نسبة التمويل الدائم كلها أكبر من 100 % ، كانت أعلى نسبة لها في سنة 2021 قدرت بـ 5.82 % وأدنى نسبة في سنة 2020 قدرت بـ 4.83 % وهذا يعتبر بالشيء الجيد بالنسبة للمؤسسة حيث يسمح لها بالحصول على القروض إذ أرادت ذلك

- نسبة التمويل الذاتي : أما هذه النسبة فبلغت أدنى نسبة سنة 2019 قدرت بـ 2.30 % وأعلى نسبة سنة 2021 قدرت بـ 4.95 % وكانت هذه النسبة في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة

- نسبة الاستقلالية المالية : من خلال الشكل البياني يتضح بأن منحنى نسبة الاستقلالية المالية في تزايد حيث أن أخفض نسبة هي ، 0.43 % وأعلى نسبة هي 1.18 % ، كما أنها لم تتعدي كثيرا النسب المعيارية التي تتراوح بين 30 % و 50 . %

- نسبة قابلية التسديد : كانت نسبة قابلية التسديد في تنازل حيث أنها لم تتعدى النسبة المعيارية وهي 50 % فإنه من خلال هذه النسب يمكن للمقرضين أن يقرضوا الشركة مع ضمان حقوقهم .

الاستنتاج : من خلال التعليق والتفسير نستنتج أن:

- نسب التمويل ونسب فكلها كانت جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائينيها.

الفرع الثالث : نسب المردودية :

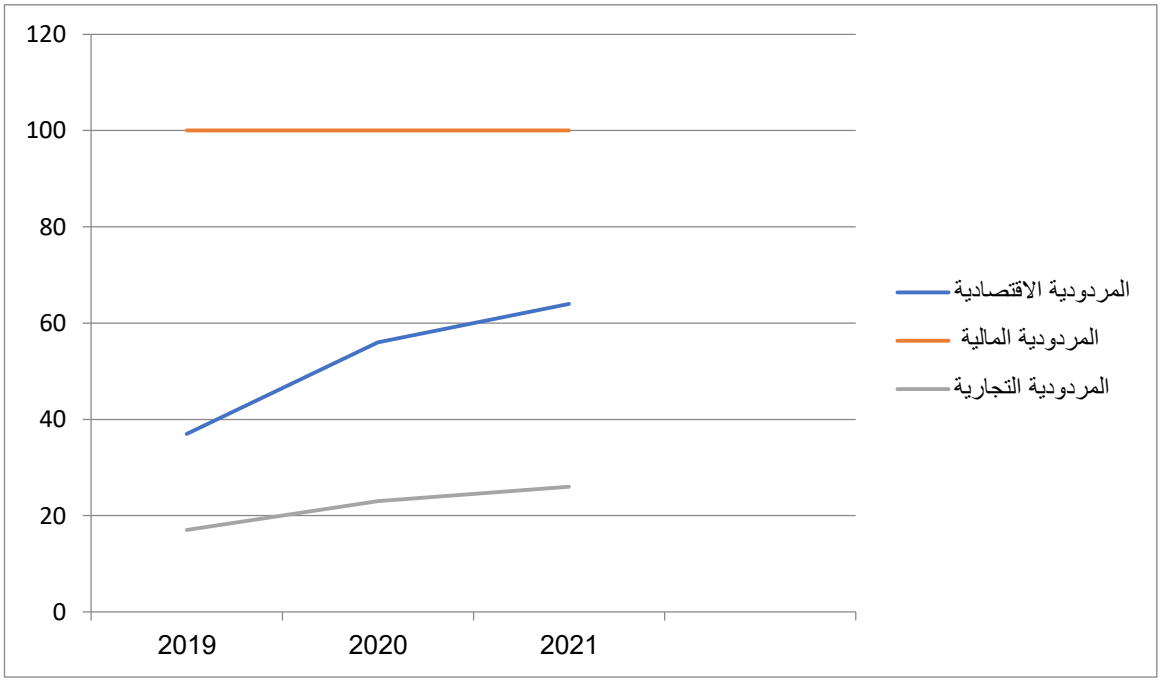
تقيس معدلات المردودية قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل وكذلك المدى الذي تذهب إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها

الجدول رقم (13) : يمثل حساب نسب المردودية2019-2021

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	٪37	٪56	٪64
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	٪100	٪100	٪100
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	٪17	٪23	٪26

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للشركة الوطنية للتأمينCAAR

شكل بياني رقم (6) : تمثل تطور نسب المردودية خلال للفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجExcel

التعليق : من خلال الشكل أعلاه يتبين أن

- **المردودية الاقتصادية** : نلاحظ أن نسبة النتيجة الصافية إلى الأصول الاقتصادية خلال هذه الفترة في تزايد حيث حققت سنة 2019 أدنى نسبة لها 37 % وأعلى نسبة لها 64 % سنة 2021 ، أي أنه كل 1 د ، ج من الأصل الاقتصادي يولد ما قيمته 0.64 د . ج كنتيجة صافية سنة 2021 ،

- **المردودية المالية** : أما هذه المردودية فكانت ثابتة خلال فترة الدراسة وقدرت بنسبة 100 % وهي تعد بالشكل الجيد للمؤسسة لأنه كل 1 د . ج مستثمر يولد 1 د . ج كنتيجة صافية

- **المردودية التجارية** : نجد أن نسبة النتيجة الصافية بالنسبة إلى رقم الأعمال كانت في زيادة مستمرة حيث أن أعلى نسبة حققتها سنة 2021 قدرت بـ 26 % وأدنى نسبة لها سنة 2019 قدرت بـ 17 % ، أي أنه كل 1 د . ج مستثمر يولد 0.26 د.ج خلال سنة 2021.

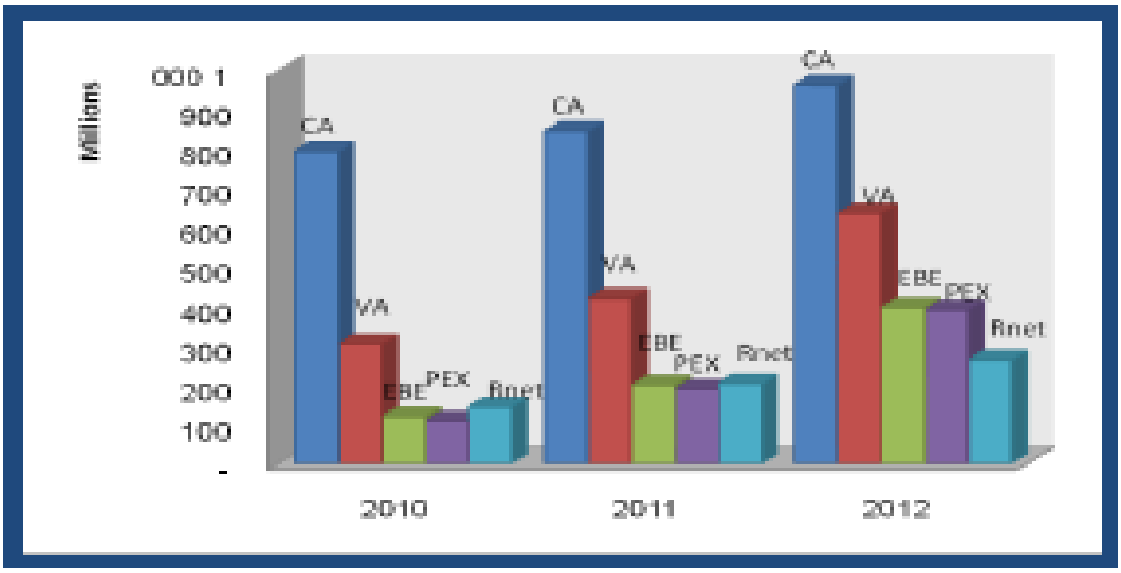
الاستنتاج : من خلال نسب المردودية نستنتج ما يلي:

- أن الشركة حققت نسب مردودية جيدة فكل دينار مستثمر يساهم في النتيجة الصافية للشركة .

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات المتعلقة بالأرصدة الوسيطية للتسيير

أولا : التمثيل البياني لنتائج جدول بالأرصدة الوسيطية للتسيير

الشكل رقم (7) : يمثل تطور مؤشرات جدول بالأرصدة الوسيطية التسيير للفترة 2019-2021

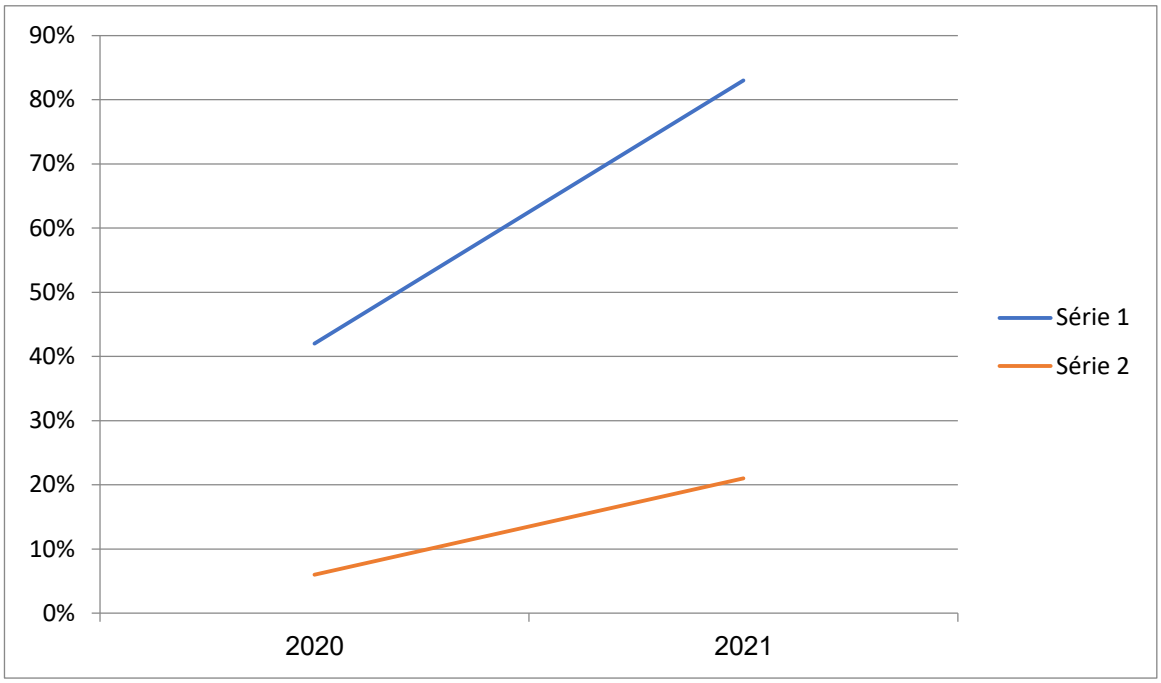


المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج و برنامجExcel

رقم الأعمال شهد تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث أنه حقق سنة 2019 أدنى قيمة له كانت تقدر بـ 791 مليون د.ج وأعلى قيمة له سنة 2021 قدرت بـ 959 مليون د.ج ، أما القيمة المضافة فقد شهدت هي الأخرى زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة ، وكذلك بالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية والنتيجة الصافية.

ثانيا : تحليل تطور رقم الأعمال

شكل البياني رقم (8) : يمثل رقم الأعمال والنتيجة الصافية للفترة 2019-2021



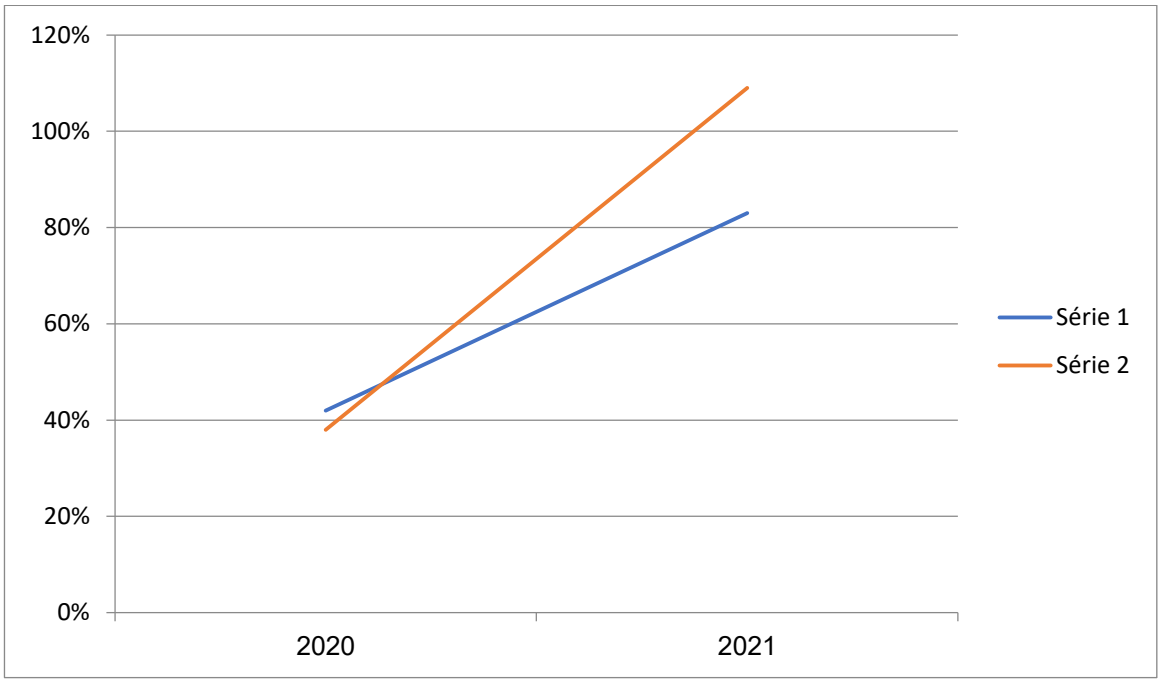
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج Excel ا

التعليق :

من خلال الشكل البياني رقم (-8) يتضح أن هناك علاقة طردية بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال ، حيث أنه كلما زاد رقم الأعمال زادت النتيجة الصافية ، حيث أنه حقق أعلى نسبة قدرت بـ 2 % سنة 2022 وأيضا النتيجة الصافية حققت أعلى نسبة قدرت بـ 83. %

ثالثا : تحليل تطور القيمة المضافة

شكل البياني رقم (9) : يمثل تطور القيمة المضافة و النتيجة الصافية للفترة 2019-2021



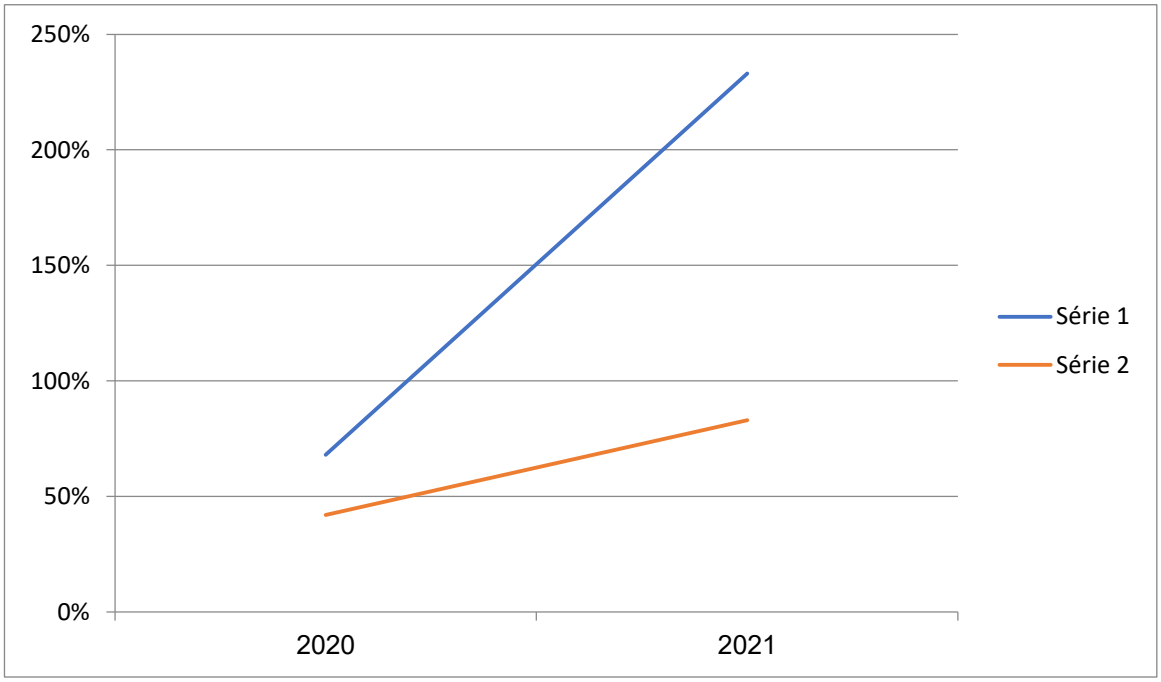
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج Excel

التعليق :

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن هناك علاقة طردية بين النتيجة الصافية و القيمة المضافة ، حيث أنه كلما زادت القيمة المضافة زادت النتيجة الصافية كما أنه في سنة 2020 كانت النسبة تقدر ب 38٪ و زادت سنة 2021 إلى 109٪.

رابعا : تحليل تطور الفائض الإجمالي للاستغلال

شكل البياني رقم (10) : يمثل تطور الفائض الإجمالي للاستغلال و النتيجة الصافية للفترة 2019-2021



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وبرنامج Excel

التعليق :

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (11) أن:

التغير في الفائض الإجمالي للاستغلال في تزايد حيث حقق في 2021 ما نسبته 233 % وهذا الارتفاع استمر أيضا التغير في النتيجة الصافية حيث أن النتيجة الصافية ارتفعت من 42 % إلى 83 % خلال سنوات الدراسة 2020 – 2021 وهذا يدل على أنه هناك علاقة طردية بين التغيير في الفائض الإجمالي للاستغلال والتغير في النتيجة الصافية كل هذا راجع إلى الارتفاع في قيمة الضرائب والرسوم وأعباء المستخدمين.

تفسير النتائج المتعلقة بجدول حسابات التسيير:

يمكن أن نفسر الارتفاع الحاصل في عناصر جدول حسابات التسيير بأن الشركة تتحكم في رقم أعمالها مما يساهم هذا في الزيادة في القيمة المضافة وتحكمها في التكاليف وتسديدها للضرائب والرسوم في

الأوقات المحددة مما ساعد هذا في الارتفاع المتزايد في الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية أما النتيجة الصافية فهي الأخرى ترجع الزيادة فيها إلى الارتفاع المستمر في رقم الأعمال.

الاستنتاج : ومنه نستنتج أن الزيادة في هذه العناصر ترجع إلى:

- تحكم الشركة في رقم الأعمال خلال الفترة المدروسة

- تحكم الشركة في تكاليفها اتجاه المستخدمين وكذلك الضرائب والرسوم

خاتمـــــــة

تمثلت دراستنا في موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت الدراسة الحالية في الشركة الوطنية للتأمين بالمدية ، حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول تقييم الأداء المالي باستخدام الملاءة المالية في المؤسسات و شركات التامين

يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية ، إلا أن أهميته تكون أشد في المجال التأميني ، إذ أن أي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها خاصة وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر سواء داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شروط شركات التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة فصليا مما يوجب عليها متابعة كل التغيرات في النتائج المالية.

وعليه حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها وهذا من خلال قيامنا بتقييم أدائها المالي النشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة حيث استخدمنا مجموعة من أدوات تقييم الأداء المالي

نتائج الدراسة :

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعتبر شركات التأمين من المؤسسات الخدماتية التي تسعى إلى تحقيق الربحية التي تعد من أحد المعايير التي يتم بفضلها القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية .

- تعتبر شركات التأمين ضمان للمشروعات الاقتصادية وبالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر على الاقتصاد القومي .

- الأداء المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

- بعد التأمين استراتيجيه جيدة لأنه يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها والحفاظ على ممتلكاتهم .

- من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن الشركة تتمتع بوضعية مالية جيدة .

- وقد شهد رأس المال العامل في كل أنواعه قيم موجبة مما يعني هذا أن الشركة في وضعية مالية جيدة ، أي متوازنة ماليا على المدى الطويل ، وأيضا الاحتياج في رأس المال العامل قد حقق قيم موجبة قد تؤثر بالسلب على الشركة إذا زادت فوق الحد المطلوب .

- أما نسب السيولة كلها كانت جيدة ، حيث أن نسب السيولة جعلت الشركة توفي بالتزاماتها قصيرة الأجل أما نسبة السيولة الفورية فقد تجاوزت القيم المعيارية فهذا يؤثر على ربحية الشركة بالسلب ؛

- أما نسب النشاط فكانت كلها تساهم في تحقيق رقم أعمال معين وهذا من خلال كل أصل مستثمر ؛

- أما نسب التمويل ونسب المردودية فكلها كانت جيدة حيث أنها تسمح للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائنيها ؛

- من خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بجدول حسابات التسيير نجد أن الشركة تتحكم في رقم أعمالها ؛

- المؤشرات كانت ذات علاقة طردية مما يعني هذا أن الشركة متحكمة في تكاليفها كأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم.

التوصيات:

بعد أن قمنا بدراسة الموضوع وجب علينا أن تقدم للشركة محل الدراسة بعض التوصيات :

- يجب على شركة التأمين أن تضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة .

- توصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند مادة تقييم الأداء المالي الشركات التأمينية

- توصية الشركة بتنظيم دورات تكوينية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية ولاسيما في المجال التسويقي للعمل التأميني ؛

- يجب على الشركة التنويع في استثماراتها الداخلية والخارجية ؛

- اعتماد الشركة أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ ولاسيما التنبؤ بالمخاطر

آفاق الدراسة:

أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين للبحوث في المستقبل سنتطرق لها في النقاط التالية:

- على الباحثين في هذا المجال أن يوجه دراساتهم نحو تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة ؛

- صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية الاستثمار في شركات التأمين ؛

- إعادة الدراسة بشكل آخر يتعلق بتسيير المخاطر في شركات التأمين ؛

- على الباحث في هذا المجال القيام بدراسة معمقة لمختلف تقنيات تسيير أصول وخصوم شركات التأمين.

اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتوصل إليه كانت الفرضيات كالتالي:

- من خلال تقييمنا للأداء المالي لشركات التأمين تعرفنا على الوضعية المالية للشركة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على " الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها. "

- لقد استخدمنا المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وكانت كل النتائج إيجابية ، مما يثبت هذا صدق الفرضية الثانية والتي تنص على " تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات ونسب مالية " ؛

- بما أن لشركات التأمين خصوصيات في تقييم أدائها المالي إلا أننا لم نلتزم بهذه الخصوصيات لأنه لم تتوفر لنا المعلومات الكافية للالتزام بها ولأن شركات التأمين تعد من الشركات التي لها محاسبة خاصة تعتمد عليها ، مما يثبت هذا صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على " تتمتع شركات بخصوصيات. " .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اللغة الغربية

الكتب

1- ابـراهيم الخلـوف الملكـاوي ، **إدارة الأداء باسـتخدام الأداء المتـوازن** ، الـوراق للنشـر و التوزيـع ، 2009 .

2- الجمعيـة السـعودية للمحاسبة ، **المعلومـات المحاسـبية و دورهـا فـي أسـواق الأسـهم** ، جامعـة الملـك سعود ، السعودية ، 2005

3- حسن الحسني فلاح ، مؤيد عبد الرحمان ، **إدارة البنوك** ، مدخل كمي و استراتيجي ، عمـان الأردن ، 2006

4- حسن راوية ، **إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية** ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003

5- حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأعراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011

6- رمضان أبو السعود ، **أصول التأمين** ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2000

7- شنوف شعيب ، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدوليـة للإبـلاغ المـالي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012

8- صلاح الدين حسن السيسـي ، **دراسـات الجدوى و تقييم المشروعات** ، الطبعـة الأولـى ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003

9- عبـد الغفـار حنفـي و رسـمية قريـاقص ، **الأسـواق و المؤسسـات الماليـة** ، طبعـة 2011 ، ، الـدار الجامعية ، الإسكندرية.

10- مبارك لسلوس ، **التحليل المالي** ، تحليل نظري مدعم بأمثلة و تمارين لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008

11- مبارك لسلوس ، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004

12- محمد جاب الرب، **إستراتيجية تطوير و تحسين الأداء** ، جامعة السويس ، 2009

13- محمد صـالح الحنـاوي ، **الإدارة الماليـة للتحليـل المـالي لمشـروعات الأعمـال** ، دار الجامعيـة ، الإسكندرية ، 2005

14- محمد مجيـد كرخـي ، **تقـويم الأداء باسـتخدام النسـب الماليـة** ، دار المنـاهج للنشـر و التوزيـع ، الأردن ، 2007

15- محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم شركات المساهمة** ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010

16- محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006

17- مصطفى الشيخ فهمي ، **التحليل المالي** ، رام الله فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008

18- معراج جديدي ، **مدخل إلى دراسة قانون التأمين الجزائري** ، الطبعة 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2002

19- منير إبراهيم هندي ، **الإدارة المالية** ، مدخل تحليل معاصر ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ،مصر 1999

20- منير شاكر محمد ، **التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008

21- يوسف قريشي ، **التسيير المالي** ، دار وائل للنشر و التوزيع ن عمان ، الأردن ، 2006

المذكرات

1- بوقابة زينب ، **التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير منشورة ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2011

2- جليلة بن خروف ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات و اتخاذ القرارات** ، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2009

3- رزيقة تالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، 2011

4- سعاد شندري معمر ، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة** ، شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس 2008

5- شباح نعيمة ، **دور التحليلي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، منشورة ، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008

6- صابر عباسي ، **أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير ، منشورة ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012

7- عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة ماجستير منشورة ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2022

8- عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2001

9- عمر موساوي ، **محددات الايراد في قطاع التأمين الجزائري** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006

10- عمر تيمجغدين ، **دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية** ، رسالة ماجستير منشورة ، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر ، بسكر 2013

11- موسى فضل المولى مالك ، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشأت "دراسة تحليلية ميدانية "** ، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير ، تخصص محاسبة ، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، الخرطزم ، 2007

12- نالي رزيقة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، 2011

13- نعيمة شباح ، **دور التحليل في تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التسيير، جامعة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة 2007

14- وهيبة ديجي ، **دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير منشورة ، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013

15- اليمين سعادة ، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها** ، مذكرة ماجستير ، العلوم التجارية ، فرع إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2008

16- عبد الكريم اللطيف ، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم** ، مذكرة ماستر ، السداسي الأول ، قسم علوم التسيير ، تخصص محاسبة و جباية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بومدرداس ، 2014

مجلات

1- الشيخ الداوي ، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، جامعة الجزائر ، 2010

2- عبد المليك مزهودة ، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مفهوم و تقييم** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، جامعة بسكرة ، العدد الأول ، نوفمبر 2001 .

3- عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AfD** ، مجلة الوحات للبحوث و الدراسات ، جامعة ورقلة و غرداية ، العدد2 ، 2014 .

4- سليمة طبايبية ، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في شركة تأمين)**، جامعة 08 ماي 1945 ، الجزائر ، سنة2010.

المراجع باللغة الاجنبية :

-Kieso, donald , paul kimmet , jerry wegandt « **financial accounting , wiley & sons** » , usa , 2000 ,

الملخص